ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية :

1. Aymon Habib "High Resolution Imaging Satellites: Modeling & Applications, Remote Sensing Arabia, 2005.
2. Baars, "Land charsificn of Western Province, Zambia", ITC journal, 1997-1.
3. ITC course, rus3, 1991.
4. Dan G.Rosenholm, 1993" Land use and vegetation Mapping by Satelite some experiences gained by ssc satelitbild in 1987-1993" international Sypmposium Operationalization of remote sensing.
5. Estes, J.B. & Senger L.W. "Remote sensing, Techniques Environmental analysis" Hamilton, USA. New York, 1997.
6. Gregor, Howard, f. 1970,"Agricultural Geography Themes in Research prentice – Hall.
7. IlWIS Academic User Guide, 2001.
8. ILWIS "Mexico study case gol.36, ITC, 1991, p. 12.
9. ILWIS 2.1 for Windows Flood hazard analysis using multi.
10. ITC course, rus3, 1991.
11. Lillesand, Kiefer Remote Sensing and Image Interpretation. Third Edition, John Wiley A Sons, Inc., New York, 1994.
12. Petrie, "Topographic Mapping from Satellite Images in Africa", ITC Journal, 1997-10.
13. Stan Aronoff, , Geographic Information system, 1989.
14. Steven M.D., Clark J.A., "Applications of remote sensing in agricultural", 1987.
15. Sabins, F. "Remote Sensing Principles and Interpretation", Freeman Publications, New York, 1995.
16. Shrestha D.P., 1991 Digital image processing of remote sensing data, Lecture, ITC.
17. Soil Water Research Institute, 1991.
18. Roy, singh, Sarnam and other, monitoring growth Conditions Monspecies forest plantations using Satellite Remote Sensing and Geographic Information System, Vol. 8.
19. The Egyptian Journal of Remote Sensing and Space Sciences, Vol. 1, No. 1, 1999.

* * *

تأثر استخدام الأراضي الزراعية بنظم الملكية العقارية بولاية بومرداس الجزائرية

د. الأشهب عمار*

أ.د. عبد المالك تاشريف**

المقدمة :

تعتبر استدامة الزراعة مطلبا أساسيا لضمان ديمومة المجتمع والحفاظ علي مستواه وتطوره الاقتصادي، مما يؤكد استمرارية التزود بالسلع التموينية من البيئة الجزائرية ومنتجات مكوناتها، ولقد

تمتعت الأراضي الجزائرية بتعدد نظمها البيئية الأمر الذي أدي إلي تميزها من حيث الطابع الثقافي وغناها بالمواد الطبيعية.

ورغم ذلك فإن الإنتاج الزراعي الجزائري لا يكفي الاحتياجات الغذائية الأساسية علي المستوي الوطني أو المحلي، نتيجة لعدم استغلال المساحات الزراعية كلية، وذلك راجع لإشكالية الملكية العقارية مما أدي إلي قلة الاستثمارات، فمعظم سكان الريف في ولاية (محافظة) بومرداس وخاصة أولئك الذين يعتمدون في معيشتهم علي الزراعة المطرية، حيث يعانون من محدودية المداخيل الزراعية التي لا تغطي المصاريف في بعض الأحيان، ومن المؤسف حقا أن هذه الفئة من المزارعين لم تحظ بالدعم الكافي لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وبالرغم من أن المجتمع الريفي) من إجمالي سكان الولاية، إلا أنه مازال يعاني كثيرا من مشاكل جوهرية %يشكل نسبة (52.29 تتمثل في عدم تسوية الوضعية العقارية التي تعتبر شغلهم الشاغل، مما زاد من تخوف المزارعين في استثمار أموالهم، حيث لم يحصلوا بعد علي عقود ملكية الأراضي الزراعية التي استفادوا منها في إطار قانون 19/87 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك العمومية، حيث أعاد النظر في أنماط استغلال هذه الأراضي التي كانت تابعة للقطاع الاشتراكي، والمسماة المزارع الاشتراكية، وتم إنشاء مستثمرات فلاحية جماعية وفردية مسيرة أساسا علي مبادئ الخوصصة، بحيث بيعت كل المنشآت للمستفيدين ما عدا

---

* أستاذ مكلف بالدروس، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية – جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا – الجزائر.

** أستاذ الاقتصاد الريفى والتخطيط – جامعة سطيف – الجزائر.

الأراضي التي منح حق الانتفاع بها لأن الدستور آنذاك لم يسمح بذلك، ثم جاء القانون 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 (المعدل والمتمم في سنة 1995) المتضمن توجيه البنية العقارية، هذه القوانين أدت إلي تحولات جذرية في نسيج الملكية العقارية، إذ ادخل حق الملكية عند استرجاع الأراضي المؤممة إلي مالكيها الأصليين، الشيء الذي أبرز ظاهرة عدم الاستقرار وعدم الاطمئنان عند المستفيدين من قانون 19/87 في المستثمرات الفردية والجماعية، والتي زاد من حدتها تعاملات المحيط خاصة المالي منه، هذا بالإضافة إلي الزحف العمراني الذي مازال ينهب مساحات شاسعة من أخصب الأراضي الزراعية في الولاية خاصة والجزائر عامة، كما أن الضغط المتزايد الذي تفرضه الزيادة المضطردة في عدد السكان، وتجزئة وتشتت الأراضي في الولاية نتيجة توزيعها علي المستفيدين، وللوضع الأمني المتدهور هو الآخر دور إيجابي في تعطيل عملية تنمية الزراعة في الولاية، كل هذه العوامل وغيرها أدت إلي تدني مستوي استخدام وإدارة الأراضي الزراعية في ولاية بومرداس، وهذا بدوره أدي إلي انخفاض في معدلات الإنتاج.

) من جملة الإنتاج %ويلعب القطاع الزراعي في الولاية دورا هاما إذ يساهم بحوالي (9.23 القومي الزراعي (دائرة الإحصاء الزراعي المركزي، سنة 2000). وعلاوة علي ذلك، فإن القطاع) من مجموع القوي العاملة في ولاية بومرداس، حيث يأتي هذا القطاع في %الزراعي يوظف (16.57 المرتبة الثانية بعد الخدمات التجارية، ويحتل المرتبة الأولي في توظيف العمالة بالنسبة للقطاع العمومي،) %) من جملة المساحة العامة للولاية منها (70.76%وتشغل الأراضي الزراعية نسبة (67.15) من جملة الأراضي المزروعة فعلا، وتشكل %مزروعة فعلا، تمثل الأراضي المروية منها (30.54

الزراعة المطرية السواد الأعظم من المساحة المزروعة في الولاية حيث تبلغ47754 هكتارا أي تثلثي). 46.% [69]المساحة المزروعة

وتمتاز الزراعة المطرية باعتماد إنتاجها علي الأمطار السنوية والتي تتباين في كمياتها وتوزيعها من سنة لأخرى، الأمر الذي يجعل الزراعية المطرية عرضة للتقلبات المناخية، وهذا ما يلزم المزارعين في استثمار الأموال من أجل التنقيب عن المياه لري أراضيهم التي تبقي معلقة بسبب عدم تسوية وضعيتهم العقارية إلي إشعار آخر،إذن فتطور الزراعة يحتاج إلي معرفة وفهم المعوقات والظروف التي تواجه المزارع نفسه وكيفية تعريفه لاحتياجاته.

فأكبر مشكلة تواجه المزارع الجزائري هي كيفية زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية بشكل دائم باستخدام ما يتوفر لديه من مصادر محدودة من الأرض المملوكة عن إرث أجدادهم والمحدودة المساحة والموجودة بمناطق ذات انحدارات سحيقة وهي متناثرة هنا وهناك، وهذا ما شجعهم علي الاستفادة من قانون 19/87 الذي ينص علي إنشاء مستثمرات فلاحية جماعية كانت أو فردية، وذلك بعد فتح كل المزارع التي كانت تابعة للقطاع العمومي والمسماة نظام التسيير الذاتي الذي باء بالفشل طول فترة عشريتين كاملتين.

فهذه العوامل تؤثر علي قراراتهم الحالية والمستقبلية حول استخدامات الأراضي، ومن جهة أخري فالمزارع الجزائري يتمتع بوعي يمكنه من تبني أساليب وتقنيات الزراعة الحديثة والتي من شأنها زيادة العائد من الزراعة والعمل علي ديمومة الزراعة وتطويرها وزيادة فرص الاستثمار في هذا القطاع.

ونظرا لأهمية دور الزراعة في الاقتصاد الولائي وحتى الوطني، فإنه من الأهمية بمكان دراسة وتقييم الوضع الحالي للمزارعين المستفيدين من الأراضي القومية علي شكل مستثمرات فلاحية في ولاية بومرداس بإيجاد الحلول المناسبة والسريعة ووضع خطة طارئة لتنفيذ مشاريع مستقبلية من أجل تطوير واستدامة هذا القطاع ولكن هذا يبقي عبارة عن شعار للتمني ما لم تسوي وضعية الملكية العقارية واستنباط خطط نموذجية في كيفية استخدامات الأراضي الزراعية.

لولاية بومرداس[1]: الموقع الجغرافي

تقع ولاية بومرداس في أقصى الشمال الأوسط من الجمهورية الجزائرية بين دائرتي عرض َ10 .36° درجة و َ .37° درجة شمالا، وخطي طول َ10 3° درجة و َ . 4° درجة شرقا، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب ولاية البويرة، ثم من الغرب ولايتي الجزائر شمال غرب وولاية البليدة جنوب غرب، ومن الشرق ولاية تيزي وزو (خريطة 1).

يعطيها موقعها هذا استراتيجية جغرافية هامة، وتتوسط ولاية بومرداس الشريط الساحلي الممتد من الشرق نحو الغرب بطول 1200 كلم، فيرتبط ميناؤها الشرقي ـ دلس ـ بجنوب أوروبا، وتشرف هذه الولاية علي السفوح الشمالية لسلسلة الأطلس البليدي الذي يعد الحد الفاصل من الناحية الجنوبية.

كما تعتبرالولاية همزة وصل بين سهل متيجة الشرقي وسهل متيجة الغربي، وخولها هذا الموقع أن تكون ممرا تجاريا في العصور الماضية . حيث كانت مدينة دلس منذ زمن بعيد مركزا للتبادلات التجارية في المنطقة كلها، نظرا لما كانت تتميز به الأراضي المتاخمة لوادي سيباو من خصوبة عالية مما أعطاها إنتاجا وافرا جراء استغلالها الاستغلال الأمثل . وما تزال تعتبر ممرا تجاريا إلىالآن بفضل شبكة المواصلات التي تعبرها من الشرق نحو الغرب ومن الشمال إلي الجنوب، والمتنوعة من بحرية كميناء دلس المزدوج النشاط تجاري وصيد بحري، والخط الحديدي الذي يربط الوسط بالشرق

والغرب، وكثافة الطرق المختلفة والمتفرعة، فمنها الوطنية المزدوجة التي تربط الشرق بالغرب أو الولائية منها والبلدية.

—

(1) الخريطة الطبوغرافية والإدارية لولاية بومرداس، ذات المقياس: 1/200.000؛ طبعة المعهد الوطني للكارتوغرا فيا 1962. والخريطة الطبوغرافية بمقياس: 1/160.000؛ طبعة نفس المعهد.

لولاية بومرداس. خريطة (1) : **الموقع الجغرافي**

وبما أن ولاية بومرداس تتربع علي مساحة 145665 هكتارا^{2}وتمتد حدودها الطبيعية علي شاطئ البحر المتوسط لمسافة 95 كلم، بينما حدودها الطبيعية مع ولاية تيزي وزو تمتد علي مسافة80 كلم، ومع ولاية البويرة تمتد لمسافة 30 كلم، ومع ولاية البليدة 38 كلم وولاية الجزائر 32 كلم، أي بمحيط 275 كلم، وتخترقها شبكة كثيفة من الأودية الرئيسية كوادي سيباو في الشرق ووادي يسر في الوسط ووادي قورصو وبود واو والحميز في الغرب وكلها تتبع من الناحية الجنوبية وتتجه شمالا لتصب في البحر الأبيض المتوسط، أما الأودية الثانوية فنجد منها وادي جمعة وهو رافد من روافد ودي يسر ووادي الارعطاش وهو رافد لوادي الحميز الذي يعتبر أطول أودية منطقة الدراسة، بينما أشكال السطح فهي في غالب الأمر منبسطة في الناحية الغربية والوسطي أين نجد سهل متيجة غرب الولاية وسهل برج منايل في الناحية الوسطي وبالتحديد غرب وادي يسر ، بالإضافي إلي السهول الساحلية التي تضيق كلما اتجهنا غربا، إذ تكاد تلتصق اليابسة بالبحر في أقصي الشرق عند مدينة دلس، بينما مرتفعات جبل زروالة الممتدة باتجاه شمال شرق تلتقي جبل بوزقزة من الناحية الجنوبية الغربية مواصلة سيرها بنفس الاتجاه وتلتقي بكتلة جبل أحمد بالقرب من عمال وشعبة العامر، مرورا بالكتلة الجنوبية لبلدية الناصرية عند الفالق الذي يمر منه وادي سيباو، ثم تواصل هذه الحدود سيرها بانحناء طفيف نحو الشمال لتلتصق مرة أخري بالشريط الساحلي في أقصي شرق مدينة

دلس، ونتيجة لهذه المظاهر التضاريسية تم تقسيم منطقة الدراسة إلي خمسة وحدات تضاريسية كبري (خريطة 2).

1. **سهل متيجة** : يقع هذا السهل في الجهة الشمالية الغربية للولاية ويشغل مساحة 11710 من مساحة الولاية،ومتوسط أمطاره تتراوح بين 650 . 700 مم في %هكتارا بنسبة 8.03 السنة، ومعدل الارتفاع لا يتجاوز 100م فوق مستوي سطح البحر، ونسبة الانحدارات أقل من ، هذه المظاهر تبين أن السهل يتميز بالانبساط، مما ساعده علي توسيع بنيته الزراعية 3% ذات الكثافة الواسعة كونه، ينتمي لسهول متيجة التي تعتبر من بين السهول الخصبة في العالم، وتنتشر به تكوينات رسوبية فيضية تعود للزمن الرابع.
2. **منطقة السلسلة الساحلية الوسطي وحوض يسر:** تتكون هذه المنطقة من السهول الساحلية الوسطي التي تمتد بموازاة الشريط الساحلي من بود واو غربا إلي جنات شرقا، وتتربع علي مساحة من جملة مساحة الولاية، وتحاط هذه السلسلة من الناحية 32730% هكتارا بنسبة 22.47 الشرقية بتلال لا يتعدي ارتفاعها 100م، ووادي يسر من الجهة الغربية وعمومافمتوسط الارتفاع والمتوسط السنوي لتساقط الأمطار 700 مم، %لا يزيد عن 200م، وبانحدار يتراوح بين 3-6 وتحتوي علي تكوينات طمبية تنتشر علي أسرة الأودية، تتمثل في الطين والحجر الرملي، وتتميز هذه المنطقة بإمكانيات فلاحية معتبرة خاصة الأشجار المثمرة.

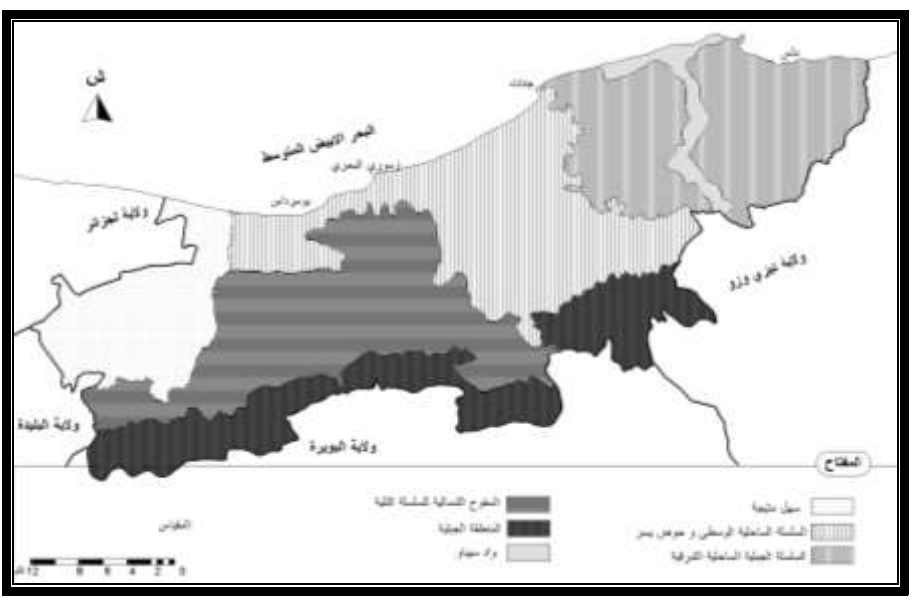

خريطة (2) : توزيع الوحدات الطبيعية فى ولاية بومرداس.

3. **منطقة السلسلة الجبلية الساحلية الشرقية:** تنحصر هذه المنطقة في أقصي شرق الولاية من مدينة جنات غربا إلي نهاية الحدود الشرقية للولاية، وتشغل مساحة 36500 هكتارا تمثل نسبة من جملة مساحة الولاية، وتتكون من تلال متوسطة الارتفاع، يقسمها وادي سيباو 25.05% إلي قسمين قسم غربي والآخر شرقي، فالغربي يتكون من مرتفعات بوبراك في الناحية الشمالية ومرتفعات الكوانين من الجنوب ومتوسط ارتفاع القسم الغربي 500 متر فوق مستوي سطح البحر، بينما القسم الشرقي لوادي سيباو فيتكون من مناطق قليلة الارتفاع، وهي تتدرج في

الارتفاع كلما اتجهنا جنوبا خاصة عند جبل بوعروس ومتوسط ارتفاعها 300 متر، وكمية الأمطار تتراوح بين 750.800 مم، وانحدار بين 9.6 %.

4. **السفوح الشمالية للسلسلة التلية** : تشمل الجزء الجنوبي من الولاية وتشغل مساحة مقدارها 36230 هكتارا بحيث تمثل نسبة 24.88 % من جملة مساحة الولاية وتتكون من:
   - **أقدام جبال الثنية** : متوسط ارتفاعها 200م وانحدارها بين 6-9 % ومتوسط كمية أمطارها تتراوح بين 800-1000 مم في السنة.
   - **أقدام جبال الأطلس البليدي** : تتميز بانحدار يفوق 9 % ومتوسط ارتفاعها 300 متر، وكمية الأمطار تتراوح بين 850-1100 مم.
   - **تلال شعبة العامر**: متوسط ارتفاعها 300 م وتتأرجح نسبة الانحدار بها بين 6-9 % وتتلقي كمية من الأمطار تقدر بـ 800 مم، إلا أنها تشكل عائقا كبيرا أمام توسع النشاط الزراعي نتيجة للبنيية التضاريسية المتفاوتة الارتفاعات.

5. **المنطقة الجبلية** : تتمثل في الحدود الجنوبية للولاية، وتمتد من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي، مساحتها 28495 هكتارا تمثل نسبة 19.57 % من جملة مساحة الولاية ومتوسط ارتفاعها 600 متر فوق مستوي سطح البحر ويفوق انحدارها 20 % وتزيد كمية الأمطار فيها عن 1000 مم في السنة، ومعظم تكويناتها البنيوية ترجع إلي الزمن الكريتاسي الذي يتميز بالصخور الجيرية المكونة للأطلس البليدي، وجبال البابور وجرجرة.

وانطلاقا من دراسة الأشكال التضاريسية التي تتميز بها ولاية بومرداس وهي عدم تجانس المنطقة من حيث المظهر الطبوغرافي، وكنتيجة لذلك لقد تم تقسيم مجال الولاية إلي أربعة أقسام رئيسية معتمدين في ذلك علي الخصائص التضاريسية ودرجة الانحدار، وهذا تسهيلا لمختلف أنواع الدراسات الممكنة التي تتطابق ونظام استخدام الأراضي الزراعية وتتمثل هذه المناطق في:

- **المنطقة الغربية**: تشمل السهل الغربي للولاية وتضم ست بلديات هي: (بود واو، بود واو البحري، أولاد موسى، أولاد هداج، خميس الخشنة، حمادي).
- **المنطقة الشمالية الوسطي**: تتكون من السلسلة الساحلية الوسطي وتضم عشر بلديات هي: (بومرداس، برج منايل ناصرية، يسر، زموري، قورصو، تجلابين،سي مصطفي، سوق الحد، لقاطة).
- **المنطقة الشرقية**: تتكون من المرتفعات الساحلية الشرقية وتضم ثماني بلديات هي: اعفير، بغليه، سيدي داود، جنات، تاورقة، أولاد عيسي، بن شود، دلس).
- **المنطقة الجنوبية الوسطي**: وتتكون من الجبال وأقدام الجبال وتضم ثماني بلديات: (شعبة العامر، الثنية، تيمزريت، الاربعطاش، قدارة، عمال، بني عمران، خروبة) (خريطة 3).

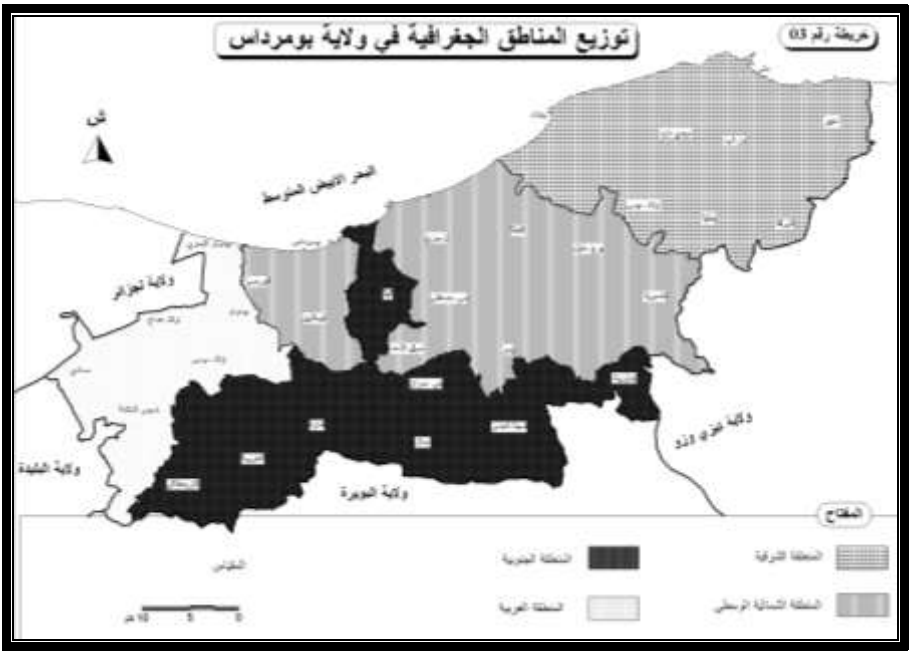

خريطة (3) : توزيع المناطق الجغرافية فى ولاية بومرداس.

وتجدرالإشارة إلي أن حدود ولاية بومرداس تتطابق في أغلبها مع خطوط تقسيم المياه بين حوض وادي يسر[1] الذي تبلغ مساحته 300.5 كيلو مترا مربعا، أي 30050 هكتارا وهذا ما يمثل 20.62% من جملة مساحة الولاية، وتمثل هذه النسبة خمس المساحة الكلية، وبين الحوض التجميعي الساحلي الذي يمثل باقي مساحة الولاية أي أربع أخماسها.

---

(1) A.N.B.: Agence Nationale des Barrages.

أثر هذا الموقع الجغرافي الذي تتميز به ولاية بومرداس في الزراعة ذات الطابع الاستهلاكي الواسع والتي تتمثل في إنتاج الخضروات والفواكه التي تتطلبها المصانع التحويلية، وتوسيع المحاصيل ذات الطابع التجاري والتي تتمثل في إنتاج التين والزيتون علي السفوح، بالإضافة إلي عنب المائدة، وكل هذه المحاصيل الزراعية لها ثقلها في تجارة الولاية، لذا فولاية بومرداس تعد مصدر استيراد الخضر والفواكه بالنسبة لأسواق الولايات المجاورة لها كولاية تيزي وزو، والبويرة والجزائر العاصمة، كما أنها تعتبر ظهيرا وقطبا استراتيجيا بالنسبة لمحيط هذه الولايات من حيث التموين بمختلف الغلات الزراعية.

حيث القمح تتطلبه مصانع العجائن، والشعير الذي تتطلبه مصانع الجعة أيام وجود المستعمر الفرنسي بالإضافة إلي عنب النبيذ والزيتون، وكل هذه المحاصيل الزراعية لها ثقلها في تجارة الولاية، لذا فولاية بومرداس تعد مصدر استيراد الخضر والفواكه بالنسبة لأسواق الولايات المجاورة لها ،كما أنها تعتبر ظهيرا وقطبا استراتيجيا بالنسبة لمحيط هذه الولايات من حيث التموين بمختلف الغلات الزراعية.

الملكية العقارية:

مرت الملكية العقارية في كامل تراب القطر الجزائري بعدة مراحل وأزمات تنظيمية معتبرة سواء من حيث القوانين أو الهياكل، وهذا وفقا لطبيعة الفترة الاستعمارية والقوانين العقارية الجائرة ووفقا لمتطلبات التغيير الاجتماعي بصفة عامة، وكنتيجة للتطورات التي حدثت قبل وبعد دخول الاستعمار الفرنسي علي جميع الأراضي الجزائرية التي كانت قبل الغزو الفرنسي تتميز بالزراعة الاكتفائية سواء تعلق الأمر بالملكية الفردية ذات المساحات الصغيرة والمحدودة جدا، أو الملكية التابعة للعروش وهي الأراضي البور التي تستغلها القبيلة أو القرية جماعيا، ثم ملكية الأوقاف التابعة للمؤسسات الدينية كالزوايا والمساجد، أما الملكية الرابعة فتتبع للدولة وهي المعروفة باسم أراضي ألبايلك أو المخزن[1]، وعلية فاستغلال الملكيات السالفة الذكر يتم بطرق بسيطة وفي شكل من الأشكال الخمسة التالية[2].

- ***الاستغلال المباشر :*** الذي يعتبر من أبسط طرق استغلال الفرد مباشرة لملكيته العقارية، بحيث من مجموع 70%تصبح العلاقة مباشرة بين المنتج والأرض ويمثل هذه الفئة أكثر من المساحات المزروعة.

---

(1) حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية (1976)، ص.ص 21-30، الجزائر.

(2) نفس المصدر السابق، ص.ص. 113-121.

- ***الاستغلال العائلي المشاع :*** وتتمثل هذه الملكية غالبا في استغلال مجموعة من الأبناء أرضا ويستمرون في فلاحتها جماعيا تجنبا للقسمة التي تؤدي إلي تشتت الأراضي، وتحوز هذه الفئة من مجموع الأراضي المزروعة. %علي 15
- ***المزارعة :*** وهي أسلوب يقوم علي المساهمة المشتركة بين مالك الأرض والفلاح، مشاركة الطرفين تكون في أدوات الإنتاج والربح والخسارة، كما يعرف بنظام المناصفة ويمثل 2 %. من جملة
- ***نظام الكراء :*** وهو استئجار الأراضي مقابل نقود أو إنتاج، ويمثل حوالي 4 % من جملة الأراضي المزروعة.
- ***الخماسة :*** أي المكافأة بالخمس من المحصول الزراعي، علي أساس تقسيم الناتج إلي خمسة أجزاء منها جزء للأرض، وجزء للزرع، وجزء للآلة حاليا والحيوانات في السابق، أي وفق الإمكانيات المتوفرة والمتاحة لخدمة الأرض، وجزء للأدوات، والجزء الأخير للعمل أي الفلاح ويعتبر هذا النوع أسوأ نظام استغلالي عرفته الجزائر وكان يمثل أقل من 0.5 % من جملة الأراضي المزروعة قبل الغزو الفرنسي للجزائر.

أما بعد الغزو الفرنسي للجزائر فقد تطورت الملكية العقارية في ولاية بومرداس والسهل المتيجي عموما والقطر الجزائري خصوصا إلي صالح المعمرين، في عدة فترات تاريخية حيث الصراع بين الأهالي المتشبثين بأرضهم والمعمرين الذين جاءوا لاحتلالها وتعميرها، فاحتلوا السهول الخصبة خاصة سهول متيجة - التي هي مجال أو منطقة دراستنا - وطردوا ملاكها إلي التلال والجبال الوعرة المسالك[1]، وكانت هذه العملية نتيجة لتطبيق القرار الفرنسي الصادر سنة 1873[2]، والذي ينص علي إجبار الأهالي - وهم المالكون الأصليين - ببيع أراضيهم للمعمرين، ثم تبعه قرار سنة 1887[3] ويعتبر هذا القرار أشد قساوة من سابقيه، حيث اعتبر هذا القرار أراضي الأهالي أراض مهملة وسائبة، وعليه تم نزع كامل ملكيات الأهالي بالقوة خاصة أراضي السهول، وبعدها تحول المزارعون الأهالي إلي عمال أجراء يستخدمهم المعمرون الجدد (Colons) من ، واستمر نزع الملكية الأهالي إلي أن بلغت[4] 530000 هكتار قبل استقلال الجزائر،

---

(1) كان نظام ملكية الأراضي الزراعية في الجزائر، نظاما قبليا أي سكان القبيلة يفلحون الأرض جماعة ثم يوزعون إنتاجهم فيما بينهم.

عبد الحمن الجيلالي (1968)، تاريخ الجزائر، الجزء الثاني - الجزائر.

(2) Djilali Sari; (1975), La Depossession Des Fellahs; P. 44 - S.N.E.D; Alger.

(3) Djilali Sari; (1975), La Depossession Des Fellahs; P. 46 - S.N.E.D; Alger

(4) شالر، لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية، تعريب وتحقيق العربي الزبيري، ص. 108.

لتعود هذه الأراضي إلي الدولة، وأدي نزع الملكية من الأهالي إلي توزيعهم في الأراضي الوعرة المسالك والفقيرة علي مناطق التلال والجبال، الشيء الذي أثر سلبا في إنتاجيتهم وحتى في مدا خيلهم النقدية، لذا كان يطلق علي استخدام الأراضي الزراعية في هذه المناطق - الاستخدام الزراعي

التقليدي ـ فهو القديم من حيث النشاط الزراعي والفقير من حيث العتاد الزراعي، ومن ثم نتج قطاعان متناقضان ومتصارعان أحدهما متطور والآخر منهك، وبقيت هذه الوضعية سائرة في نفس المنوال حتى بدأ التحضير للحكومة الجزائرية الجديدة في مؤتمر طرابلس أو ميثاق طرابلس، وهو عبارة عن مشروع برنامج عمل لتحقيق الثورة الديموقراطية الشعبية، صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه المنعقد في طرابلس العاصمة الليبية في جوان 1962، وهذا نتيجة للوضعية السيئة التي كانت تعرفها الفلاحة الجزائرية من خلال مخلفات الاستعمار الفرنسي، فقد اتفق علي كون الفلاحة تعتبر من أهم العوامل الرئيسية، وهذا ما جعل ميثاق طرابلس يؤكد علي خوض معركة زراعية لتغيير الوضعية السابقة وخلق وضعية جديدة تتلاءم وحقائق الجزائر المستقلة.

فالبنية العقارية والنظم الزراعية تعتبر أول مهمة اقتصادية للثورة الديموقراطية الشعبية، وذلك من أجل إيجاد سوق داخلية وانطلاق عملية تصنيع، وتحقيق ثورة حقيقية في الحياة الريفية التي لا تقوم لها قائمة إلا بواسطة ثلاثة محاور أساسية وهي:

أ) **الإصلاح الزراعي:** ويهدف علي إعادة الاستقرار في الأرياف والاهتمام بأوضاع الفلاحين، وكذا تصفية القواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي وتحديد الملكية العقارية عموما وإقامة نظام تعاوني لاستصلاح الأراضي الذي يتمثل محتواه في:

- المنع الفوري لعقد صفقات بيع أو استئجار الأراضي ووسائل الإنتاج الفلاحية.
- تحديد الملكية العقارية ونزع ما زاد عن الحد الأعلى المتفق عليه.
- توزيع الأراضي المنتزعة علي الفلاحين الذين لا ارض لهم، أو ليس لهم مساحات كافية مجانا.
- تنظيم ديموقراطي للفلاحين في تعاونيات إنتاج، ويكون الانظمام إراديا قصد المشاركة في التسيير والأرباح.
- إنشاء قوي حكومية في الأراضي المنتزعة.
- مساعدة الفلاحين ماديا وإلغاء ديونهم تجاه الملاكين والمصالح العمومية.

ب) **التحديث الزراعي:** ويلعب دوره في تطوير القطاع التقليدي من أجل تقدم الأرياف، ويكون بتوحيد نظام الملكية العقارية، وتوسيع نطاق التقنيات الحدية وتنويع المزروعات.

ج) **صيانة الثروة العقارية:** حيث يتطلب الوضع اتخاذ إجراءات عاجلة تتمثل في استصلاح الأراضي الزراعية وحمايتها من الانجراف، بتشجير مساحات جديدة، وتوسيع المساحات المروية وتشغيل أكبر عدد ممكن من العمالة الزراعية التي أصبحت في بطالة إجبارية.

إذن فبرنامج طرابلس كان الهدف منه إعطاء صبغة ثورية عاجلة التي تستند علي أسس جوهرية من أجل معالجة الوضعية الزراعية حيث لم تحدد آنذاك الحد الأعلى للملكية، ولم تتضح رؤى نزع الملكية العقارية، بالتعويض أو بدونه، إذ الهدف المسطر في تلك الفترة هو التصفية والقضاء علي القواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي حتى لا يتحول إلي استعمار اقتصادي جديد، بينما الإجراءات التطبيقية و التفصيلية فتركت للتشريعات المستقبلية وهذا هو الذي تم تطبيقه فعلا والمتمثل في نظام التسيير الذاتي الذي فرض في الواقع قبل تقنينه.

ومباشرة بعد الاستقلال في 5 جويلية 1962 خرجت الجزائر من الحرب باقتصاد مشلول وبنية عقارية مهدمة وهشة وتسيير فوضوي لا يتماشي ومتطلبات الواقع الاقتصادي المنظم والمهيكل، وهذا نتيجة للهجرة الجماعية للمعمرين من المزارع التي استولوا عليها أيام الاستيطان، فهذه الوضعية اقتضت اتخاذ عدة تدابير وإجراءات ثورية، عملية وقانونية والتي تتماشى ومنوال برنامج طرابلس، ومن بين هذه الإجراءات القيام بحملة الحرث والبذر سنة 1962، حيث استغل الفلاحون الجزائريون المزارع والممتلكات المتروكة أو المهجورة من أجل سد الهوة وتفاديا لأي خلل محتمل قد يؤثر في الاقتصاد الزراعي بصفة عامة وانهيار الاقتصاد الوطني بصفة خاصة، من أجل هذا فقد تم تجنيد كتائب للحرث والبذر وانطلقت العملية في 15 سبتمبر1962، وهذا رغم كل الصعوبات التي مر بها نظام البنية العقارية في تلك الفترة بالذات، فالموسم الفلاحي 1962 /1963 كان جيدا من حيث الإنتاج والإنتاجية رغم نقص كمية الأمطار، وبذلك برهن المزارعون علي وعيهم وأثبتوا جدارتهم وبينوا أنهم في مستوي المسؤولية المنوطة بهم رغم افتقادهم للتجارب التقنية، ومن هنا تولدت فكرة و تجربة قطاع التسيير الذاتي في 22 مارس 1963، حيث صدرت قرارات مارس لتعطي الصيغة القانونية والشرعية لنظام التسيير الذاتي، وهذا وفق متطلبات التطور السريع الذي شهدته البلاد في مسيرة البناء الوطني، وعليه يمكن أن نلخص الأسباب المباشرة لقيام هذا النظام المسير ذاتيا في:

الهجرة الجماعية للأوروبيين المعمرين بعد الإعلان عن استقلال السيادة الوطنية للجزائر. *

* المبادرة الجماعية من المزارعين الجزائريين في عمليات الحرث والبذر وحلهم محل المعمرين.

أما الفكرة الأساسية لنظام الملكية والبنية العقارية فتعود في الواقع إلي مؤتمر طرابلس حيث طرحت ثلاث حلول لمواجهة وضعية الملكية البنيوية للعقار الزراعي والتي تتمثل في:

- بيع أو تأجير المزارع الشاغرة للجزائريين، وهذه الطريقة تعني بلا شك فتح الباب أمام توسيع الرأسمالية العقارية ودعم الاحتكاريين.
- توزيع هذه الأراضي علي الفلاحين الفقراء، الذين تواجههم مشاكل فنية واقتصادية عديدة.
- التسيير الجماعي للمزرعة كما هي عليه، وتحت وصاية وإشراف الدولة المالكة للعقار الفلاحي خاصة وأن برنامج طرابلس نص علي هذا المعيار للتسيير الجماعي للملكية العقارية، وتصفية القواعد الاقتصادية للاستعمار، وقد ساعد العامل الأول والثاني علي تجسيد الخيار الثالث المتمثل في نظام التسيير الذاتي الذي يتميز بثلاث مميزات أساسية هي:

0 كونه نظام ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة.

0 في بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية لحماية واستغلال الأملاك الشاغرة.

0 اضطرار المشروع إلي مسايرة الواقع وتقنينه بالمرسوم رقم (62-20) المؤرخ في 22 أكتوبر 1962، وهذا تزكية لنظام التسيير الذاتي ومنع بيع الأملاك الشاغرة انطلاقا من مبدأ الأملاك التي لا مالك لها فهي ملك للدولة، وفي شهر إبريل من عام 1968 صدر المشروع التمهيدي المتضمن للمبادئ الرئيسية لنظام التسيير الذاتي والذي تم بموجبه.

إن التسيير الذاتي هو نوع من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يتمثل محتواه الأيديولوجي السبيل الرئيسي الذي اختارته الجزائر وفقا للأنظمة الاشتراكية، ومن جهة أخرى فإن التسيير الذاتي يتركز علي مبدأ الملكية العمومية لوسائل الإنتاج، فالمجموعة الوطنية بعد استرجاع تراثها تنقل إلي مجموعة عمال ولها حق المشاركة في عائداتها.

والتسيير الذاتي لظمانه للمجموعة قسطا من العائدات يسمح للحكومة أيضا بمواجهة المتطلبات الوطنية، كما يقضي علي نظام الأجير، ويهدف غلي إشراك العمال في تسيير المؤسسة، ويمنحهم الحوافز بمضاعفة الإنتاج، ويعتمد التسيير الذاتي علي حرية الاختيار من طرف العمال لممثليهم في أجهزة المداولات والتقرير، كما يفرض مبدأ اللامركزية ويفتح آفاقا جديدة للطبقات الاجتماعية المحرومة، إلا أن هذا النظام لا تظهر نتائجه إلا في الأنظمة الانضباطية والصارمة والمتواصلة حتى يفرض نفسه كنظام ترقوي للملكية العقارية الفلاحية.

وبقيت الوضعية الفلاحية في نظام التسيير الذاتي تراوح مكانها من سنة لأخرى وتسير بوتيرة بطيئة ومتباطئة نتيجة لعدم فهم المزارعين لهذا النظام الذي لم تتجسد ملامحه بعد، حيث ينتابه الغموض واستهتار المنظومة الإنتاجية مما يوحي بعدم الجدية في العمل والاتكال بين العمال المزارعين علي بعضهم البعض مما أدي إلي الفشل الذر يع في المردود، وبقيت الوضعية الزراعية تسير من سوء لأسوأ حتى نهاية عام 1972، حيث صدر قانون 1971/11/8 المتعلق بكيفية تطبيق ميثاق الثورة الزراعية في المرحلة الأولي، بينما المرحلة الثانية فكانت تهدف إلي تحديد الملكيات الكبيرة، وأراضي المتغيبين وهذا في 10 جوان 1973، والذي ينص علي التطبيق الفعلي لقانون الثورة الزراعية وتحديد الملكية العقارية الزراعية، كما يهدف في مضمونه إلي تقنين عملية ثورية ترمي إلي إزالة النظام والهياكل القديمة ووضع أنظمة وهياكل جديدة بهدف تحقيق تحولات أساسية في عالم الريف، و هذا نتيجة لعدة دوافع تتمثل في ثلاثة ظواهر موروثة عن العهد الاستعماري التي من بينها:

(1) التوزيع الغير متساوي والغير متجانس

(2) مخلفات الاستعمار.

(3) الظروف الغير مستقرة للاستغلال الزراعي.

فقانون الثورة الزراعية كان الهدف الأساسي منه تأميم وتوزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعية من أرض وماشية وتثبيت حقوق صغار الملاك، والذين يفلحون ممتلكاتهم وتجديد التقنيات الزراعية، وإدماج الفلاحين في مجهود التنمية للبلاد وتحديد الملكية والقضاء علي العادات القديمة الموروثة في خدمة الأرض واستغلالها[1]، وتجهيز الفلاحين الصغار بوسائل الإنتاج اللازمة من أجل التحول الجذري لظروف المعيشة والعمل للطبقات الفلاحية، وإحداث توازن جديد بين الحياة في الريف والمدينة.

إذن، فالمبادئ الأساسية للثورة الزراعية تتمثل في تعميق فلسفة العدالة الاجتماعية بهدف تحقيق الخير والرفاهية والتقدم، ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

- "الأرض لمن يخدمها" فالثورة الزراعية تقوم بتحويل جذري لأوضاع المعيشة والعمل في الأرياف كما تهيئ الدولة تطوير المزارع الصغيرة وتشجيع زيادة الاستخدام في النواحي الريفية.

---

(1) قانون الثورة الزراعية، ص. ص. 55 . 56 . 57.

- لا تمنح الأرض إلا للمزارعين الذين يساهمون فعليا في الإنتاج الزراعي.
- تلغي جميع أشكال التجارة الاستغلالية المتعلقة بموارد المياه المعدة للزراعة.
- تؤمن حقوق الفلاحين علي الأرض التي يحرثونها بأنفسهم وعلي نتائج عملهم.
- تمنح الدولة الأراضي المتوفرة إلي الفلاحين الذين لا يملكون أي أرض، وتساعدهم علي تأمين استغلالها للحصول علي إنتاج يلبي احتياجاتهم واحتياج الوطن.
- الدولة تعمل علي إنشاء الهيئات الضرورية لتموين الفلاحين وتسويق وتحويل إنتاجهم، وتزودهم بالقروض والخدمات الضرورية لنشاطاتهم.
- تحمي الدولة الفلاحين من آثار الاستغلال الخاص بوسائل الإنتاج والمنتجات الفلاحية.
- تحدد الدولة وتطبق سياسة تنظم بموجبها الإنتاج والتسويق والاستثمار الزراعي.

إلا أن كل هذه التوصيات النظرية بقيت تراوح مكانها بين المؤيد والرافض لها، حيث لم تتجسد ميدانيا من المنظور التطبيقي لمدة عشر سنوات كاملة وتحديدا سنة 1982 حيث شرع في تنفيذ عملية إعادة الهيكلة العقارية للأراضي الزراعية، وهي عملية لتغيير النظام العقاري السابق، وكان يشمل الوحدات الإنتاجية في المزارع المسيرة ذاتيا، ومزارع الثورة الزراعية وقدماء المجاهدين إلي نظام عقاري جديد يتمثل في دمج الوحدات الإنتاجية الزراعية تحت قطاع زراعي موحد يطلق عليه قطاع المزارع الفلاحية الاشتراكية (Secteur Agricole Socialiste)، وتعتبر عملية إعادة هيكلة القطاع الفلاحي تجسيدا ميدانيا لمقررات اللجنة المركزية في دورتها الثالثة، والتي نصت علي دعم القطاع الفلاحي وتطهيره من مختلف الانحرافات وتحسين الاستغلال الزراعي.

فالأسباب الداعية للتفكير في إعادة الهيكلة العقارية للأراضي الزراعية ماهي إلا حوصلة للانحرافات والنقائص البارزة في القطاع الفلاحي والتي من بينها:

- أن الفئات المستغلة لمختلف المساحات الزراعية يغلب عليها طابع الشيخوخة -يد عاملة مسنة[1]-.
- عدم التجانس داخل المجموعة الواحدة للمنتجين، و تجزئة أغلب القطع الزراعية وتشتتها.
- ضعف النتائج الاقتصادية لأغلب التعاونيات الإنتاجية المنتمية لقطاع الثورة الزراعية وتسجيلها خسائر فادحة في الإنتاج والمردود من حيث الكم والكيف.

---

(1) منشور وزير الفلاحة والثورة الزراعية حول إعادة الهيكلة المؤرخ في 1- مارس 1981.

وكان من وراء أهداف هذه الهيكلة هو تطهير العقار الفلاحي من جميع المخلفات السلبيات المسجلة، بالإضافة إلي تحسين الاستغلال الزراعي وإعادة تنظيم البنية العقارية الزراعية التابعة للقطاع العمومي، وكذا استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية، وتهيئة المحيط الريفي للقطاع الاشتراكي[1] وبناء علي التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 المتعلقة بإعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا لتأتي بعدها مباشرة عملية إعادة هيكلة مزارع الثورة الزراعية، وهذا بناء علي المنشور الوزاري رقم 367 والمؤرخ في 1 مارس 1981، الذي أفضى إلي قطاع زراعي موحد يسمي بالقطاع الفلاحي الاشتراكي، وكانت ولاية بومرداس من بين الولايات التي خضعت لهذه التعليمة ابتداء من سنة 1985 أي بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري الجديد والمتمثل في القانون 84 - 09 المؤرخ في 04 إبريل سنة 1984 والذي بموجبه تم إنشاء ولاية بومرداس كمجموعة إقليمية مما خول لها التحكم في كيفية توزيع البنية العقارية وفقا للقانون المسير لنظم الملكية العقارية من جهة والملكية العقارية الزراعية من جهة ثانية، وتتوزع هذه البنية إلي:

- القطاع الاشتراكي الذي يضم مزارع التسيير الذاتي وبعض من مزارع الثورة الزراعية، وتمثل حوالي 16% من الملكية العقارية الزراعية.
- قطاع الثورة الزراعية الذي بقي يصارع الموت البطيء لاحتلاله مساحة لا تزيد عن 0.14 %.
- القطاع الخاص الذي يستحوذ علي مساحة 83.86 % من الملكية العقارية الزراعية للولاية.

والجدول التالي يبين توزيع ملكية العقار الزراعي بولاية بومرداس لعام 1985.

جدول (1) : توزيع الأراضي العامة والزراعية حسب القطاعات الإنتاجية الثلاثة في ولاية بومرداس سنة 1985.

القطاع	أراضي عامة	النسبة %	أراضي زراعية	النسبة %	عدد الملكيات	النسبة %
قطاع خاص	82865	83.86	50474	82.87	23683	99.49
قطاع اشتراكي	15820	16.00	10325	16.95	115	0.49
ثورة زراعية	143	0.14	109	0.18	6	0.02
مجموع	98828	100	60908	100	23804	100

المصدر: المديرية الفلاحية لولاية بومرداس الإحصاء الزراعي 18 مارس 1985.

---

(1) التعليمة الرئاسية رقم 14 لإعادة الهيكلة المؤرخة في 17 مارس 1981.

يستنتج من الجدول (1) والشكل (1) ما يلي:

أولاً : *يتمركز القطاع الخاص في المرتبة الأولي من حيث اتساع الملكية العقارية العامة إذ يستحوذ (83.86 %) من الأراضي العامة بمفرده علي أكثر من أربعة أخماس مجموع الأراضي الزراعية (82.87 %)، بينما يستحوذ علي (99.49 %) بالنسبة للأراضي الزراعية من عدد الملكيات وذلك علي مستوي الولاية، وما يمكن ملاحظته هو أن القطاع الخاص أغلب أراضيه تقع في المنحدرات التي تتميز بالترب الفقيرة الضعيفة الإنتاجية، مثل منحدرات السلسة الساحلية الشرقية ومنحدرات السفوح التلية الوسطي والسلسلة الجبلية الجنوبية، وتقع أغلب ملكيات هذا القطاع بمحاذاة المدن حيث تستخدم لإنتاج المحاصيل الخضرية وتنمية الأشجار المثمرة والمتمثلة في الكروم والتين والزيتون وأشجار اللوزيات التي تقاوم الانجراف من جهة ولا تعتمد علي الري في فترة العجز المائي من جهة أخرى.*

ثانياً : *يحتل القطاع الاشتراكي المرتبة الثانية بعد القطاع الخاص، إذ يملك أقل من خمس جملة الأراضي العامة (16.00 %)، كما يحوز نفس النسبة من الأراضي الزراعية (16.95 %) من جملتها وذلك علي مستوي الولاية، وتقع معظم ملكيا ته بينما عدد ملكيا ته لاتزيد عن (0.49 %) أرضي هذا القطاع في السهول الخصبة المنتشرة بالولاية حيث تستعمل الميكنة الزراعية.*

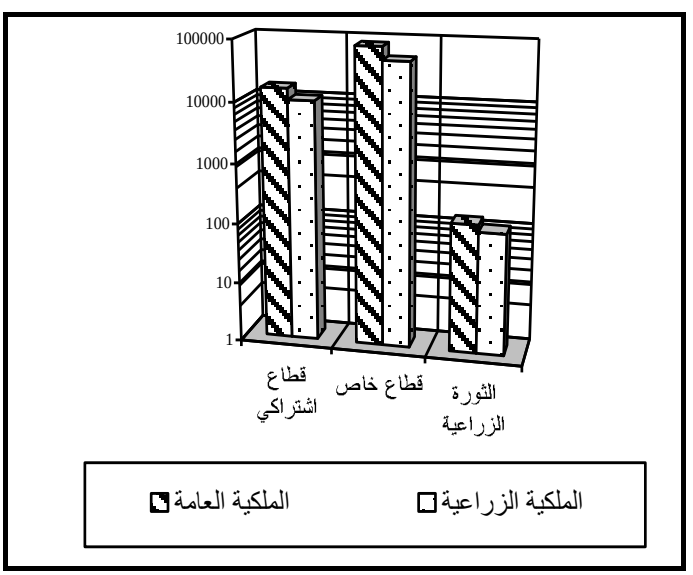

شكل (1) : *توزيع الأراضي العامة والزراعية حسب ا لقطاعات الإنتاجية الثلاثة في ولاية بومرداس سنة1985.*

ثالثاً : *يأتي في الرتبة الثالثة والأخيرة قطاع الثورة الزراعية ويملك (0.14 %) من الأراضي العامة وذلك علي (0.18 %) من الأراضي الزراعية، وتحوز عدد ملكيا ته علي (0.02 %)*

مستوي الولاية، وأن أغلب أو جل أراضي هذا القطاع فهي تابعة للبلديات والأوقاف، والأهالي الذين تركوها بورا بعد نزوحهم نحو المدن المتنامية مباشرة بعد الاستقلال. ولو أعطينا مقارنة بسيطة للقطاعات الإنتاجية الثلاثة، لوجدنا القطاع الخاص يملك معظم الأراضي العامة والزراعية ومعظم عدد الملكيات، لكنها تتصف بضيق المساحة وفقر التربة، باستثناء القطع المحاذية للمدن وعلي ضفاف الأودية، وطريقة استخدام الأراضي الزراعية فيها تعتمد علي الطريقة التقليدية، بينما يملك القطاعان الاشتراكيان أقل من خمس الأراضي العامة والزراعية، وأغلب الأراضي في هذين القطاعين تقع في ملكيات واسعة المساحة والتربة الخصبة، وتعتمد علي الطريقة الحديثة حيث تسود الميكنة الزراعية.

التوزيع الجغرافي للملكية :

تختلف الملكية العقارية في توزيعها في دوائر ولاية بومرداس أو حسب كل قطاع من القطاعين المنتجين، سواء من حيث عدد الملكيات أو من حيث المساحة العامة والزراعية، وهذا ما يوضحه الجدول اللاحق رقم (2).

يستنتج من الجدول السابق (2) والخريطة (4) ما يلي:

أ) ملكية قطاع المستثمرات الفلاحية (1)، (2) المبينة في الجدول:

أولاً : تتسع مساحة الملكية العامة التابعة لقطاع المستثمرات الفلاحية في منطقة السهل المتيجي غرب الولاية حيث كان يتركز المعمرون في السابق وتفوق النسبة في هذا السهل ثلث المساحة العامة) في دائرة خميس الخشنة، ونفس النسبة نجدها في السلسلة الساحلية الوسطي وحوض %(34.92) في دائرة ناصرية، %) في دائرة برج منايل و (33.11%يسر حيث نجدها تمثل (34.34 وتقترب كثيرا من الثلث في نفس المنطقة عند دائرتي بومرداس وبسر، وتفوق خمس المساحة) علي %) و (25.47%العامة في كل من دائرتي بود واو ودلس حيث النسبة تتراوح بين (26.40 الترتيب، كما تبلغ خمس جملة المساحة العامة في منطقة السلسلة الجبلية الساحلية الشرقية منها) في دائرة بغليه، وتفوق عشر المساحة العامة في منطقة السفوح الشمالية للسلسلة %(20.70)، وسبب ضيق الملكية العقارية في المنطقتين %التلية، والتي تتمثل في دائرة ثنية (13.26 الأخيرتين يعود إلي البنية التضاريسية المتحكمة في توسيع الأراضي الزراعية التي هي محدودة جدا علي المنحدرات المتمثلة في أقدام الجبال، لذا فالمعمرين لم تشجعهم عوامل البنية التضاريسية علي الاستيطان.

ثانياً : *تتسع أيضا مساحة ملكية الأراضي الزراعية في قطاع المستثمرات الفلاحية في منطقة السهول الداخلية المتمثلة في سهل متيجة غرب الولاية وسهل برج منايل، بالإضافة إلي السلسلة الساحلية الوسطي وحوض يسر حيث تمثل أكثر من النصف (54.87%) في دائرة بود واو، وأكثر من الثلث في دائرتي برج منايل وخميس الخشنة إذ تصل نسبة الملكية العقارية (36.29%) في الثانية، وأقل من الثلث (34.81%) في الأولي و في هاتين الدائرتين إلي (26.84%) في دائرتي ناصرية وبومرداس علي الترتيب، ثم أكثر من الخمس و (26.32%) و في دائرتي بغليه المنتمية للسلسلة الجبلية الساحلية الشرقية (20.29%) و الخمس(22.95%) ودائرة يسر، في حين تمثل، بالنسبة لمنطقة السفوح الشمالية للسلسلة التلية، ما يعادل (8.36%) في دائرة دلس في منطقة السلسلة الجبلية (10.25%) في دائرة ثنية، كما تمثل الساحلية الشرقية، وذلك من جملة مساحة الملكية الزراعية التابعة للقطاع في الولاية.*

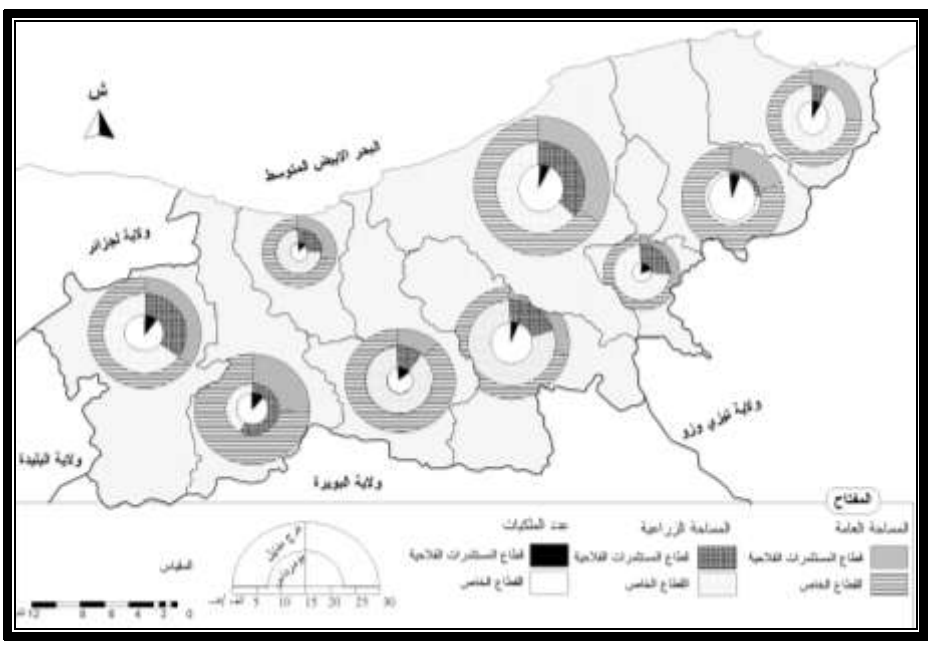

خريطة (4) : *توزيع عدد الملكيات ومساحتها العامة والزراعية حسب كل قطاع فى ولاية بومرداس سنة 2000.*

ثالثاً *: يلاحظ بالنسبة لتوزيع عدد الملكيات العقارية في قطاع المستثمرات الفلاحية، أن العدد الكبير في دائرة خميس (21.72%) منها يتركز في منطقة السهول، حيث يمثل ما يزيد عن الخمس (20.60%) في دائرة برج منايل، وأقل من الخمس (17.59%) الخشنة، وخمس عدد الملكيات في دائرة بود واو، بينما تحوز دائرة ناصرية الموجودة بمنطقة السلسلة الساحلية الوسطي وحوض (10.90%) من مجموع العدد الكلي لملكية قطاع المستثمرات الفلاحية بالولاية، يسر علي العشر علي (8.19%) و(7.29%) أقل من العشر في دائرتي بغليه وثنية حيث تتراوح النسبة فيهما بين (5.33%) في دائرة يسر، بينما تنخفض الترتيب، في حين تبلغ نسبة عدد ملكيات القطاع الخمس هذه النسبة عن الخمس في المناطق الجبلية كدائرة دلس، أو المناطق القريبة من المدن الكبرى كما في دائرة بومرداس حيث مساحة العقار الفلاحي تبقي محدودة جدا علي شكل مساحات صغيرة تمثل ظهيرا تموينيا للمدن الحضرية بين مناطق الإنتاج ومراكز الاستهلاك، إذ تمثل النسبة في (4.73%) علي الترتيب، وذلك من جملة عدد ملكيات قطاع (3.60%) و في هاتين الدائرتين المستثمرات الفلاحية في ولاية بومرداس.*

توزيع ملكية أراضي قطاع المستثمرات الفلاحية حسب الفئات المساحية :

من الأفضل دراسة العلاقة الموجودة بين فئة الملكية ومساحتها، وبين عدد العمالة الزراعية داخل ملكية قطاع المستثمرات الفلاحية وهذا وفقا للجدول التالي:

جدول (3) : يبين توزيع ملكية قطاع المستثمرات الفلاحية حسب فئة المساحة وعدد العمالة الدائمة في ولاية بومرداس سنة 2000.

فئة	ملكية	%	مساحة/هـ	تجميع النسبة	%	عمالة زراعية دائمة	تجميع النسبة	%	متوسط نصيب العامل الزراعي
10- هـ	890	66.91	20027	51.48	51.48	2523	40.10	40.10	7.93 هـ
30 - 10	190	14.28	8554	73.48	22.0	1769	68.23	28.13	4.83 هـ
40 - 30	89	6.70	3806	83.26	9078	649	78.56	10.33	5.86 هـ
50 - 40	78	3.86	3479	92.20	8.94	538	87.10	8.54	6.46 هـ
100 - 50	71	5.33	2673	99.07	6.87	480	94.73	7.63	5.56 هـ
100 +	12	0.92	360	100	0.93	332	100	5.27	1.0 هـ
مجموع	1330	100	38899	—	100	6291	—	100	6.18 هـ

الجدول من تصميم الباحث بالاعتماد علي الجدولين (1)، (2) بالإضافة إلي معطيات الإحصاء الزراعي من مديرية الفلاحة . مصلحة الإنتاج النباتي سنة 2000 . وهي عبارة علي معطيات خام وتم فرزها وتصنيفها في جداول.

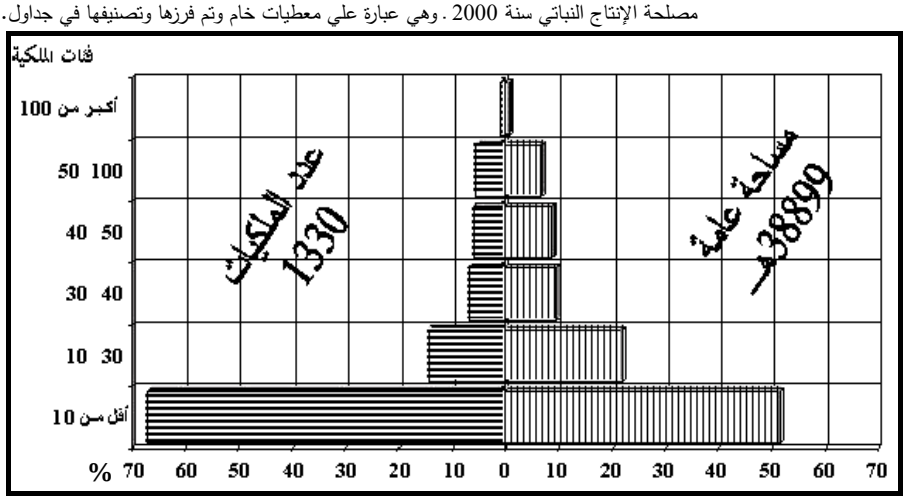

شكل (2) : توزيع فئات ملكية قطاع المستثمرات الفلاحية في ولاية بومرداس سنة 2000.

يتضح من الجدول (3) والشكل (2) ما يلي:

أولاً : يتضح من خلال الجدول أن فئة الملكية الأقل من 10 هكتارات تأتي في المرتبة الأولي، إذ (66.91 %) عدد الملكيات، كما تضم أزيد من نصف (51.48%) تضم أكثر من ثلاثة أخماس (66.91 %) مجموع العمالة الزراعية، بمتوسط 7.93 هكتارا %مجموع الأراضي، وخمسي (40.10 للعامل الزراعي علي مستوي قطاع المستثمرات الفلاحية، وتأتي في المرتبة الثانية فئة الملكية (14.28 %) من التي تتراوح بين 10 هكتارات و30 هكتارا إذ تضم العشر ونصف العشر(14.28 %) مجموع الأراضي، وما يقرب %مجموع عدد الملكيات، وتضم ما يزيد عن خمس (22.0 %) جملة العمالة الزراعية، بمتوسط 4.83 هكتارا للعامل الزراعي علي %الثلث (28.13 مستوي قطاع المستثمرات الفلاحية، ثم تأتي فئة الملكية التي تتراوح بين 30 هكتارا و50 (12.56 %) من مجموع عدد الملكيات، وما يقرب من خمس %هكتارا إذ تضم حوالي (12.56 %) من مجموع العمالة الزراعية، بمتوسط يتراوح %) مجموع الأراضي، ثم (18.87%) (18.72 بين 5.86 هـ و6.46 هكتارا للعامل الزراعي، وتليها فئة الملكية الأكثر من 50 إذ تضم ما

) مجموع الملكيات، بينما تضم مساحة ضيقة وهي أقل من %يزيد عن عشر(11.19) من مجموع العمالة الزراعية، %) من جملة الأراضي، وحوالي (12.9%عشر(7.8 وبمتوسط يتراوح بين 5.56 هكتارا إلي 1 هكتار للعامل الزراعي.

***ثانياً** : يتضح من فئات الملكية عند قطاع المستثمرات الفلاحية بولاية بومرداس، أنه كلما كانت مساحة الفئة ضيقة زاد عددها وارتفع متوسط العامل الزراعي فيها من الهكتارات، نظرا لتجزئة أراضيها، ولذا فهي ليست في حاجة إلي تجزئة أخرى، وأغلب إن لم نقل جل هذه الفئات تقع في السهول المستوية حيث قيمة العقار الفلاحي في هذه المناطق مرتفع جدا نظرا لتوفر شبكات الري الكثيفة وقربها من الطرق ومراكز الاستهلاك، ومثل هذه الفئات من الملكية تستخدم في إنتاج المحاصيل الخضرية بالإضافة إلي أشجار الحمضيات والتفاح والإجاص، ويرتفع عدد الملكيات كلما قلت مساحة الفئات، وحيث يرتفع أيضا متوسط العامل الزراعي، وتقع مثل هذه الفئات حول المدن أو المناطق التي تشملها مصادر الري وتتميز هذه الفئات بارتفاع مردودها حيث كانت تنتمي لمزارع التسيير الذاتي ذات المساحات الواسعة ثم أعيد تقسيمها علي العمال الزراعيين وفقا لقانون 19 /12 لعام 1987 بعد إنشاء المستثمرات الفلاحية.*

***ثالثاً :** من خلال الشكل (3) لمنحني لورنز يتضح جليا أن ما يزيد عن (60) من مجموع مساحة قطاع المستثمرات الفلاحية في %لدائمة تملك مساحة تزيد عن (70 الولاية، وهي من فئتي الملكية التي تتراوح بين (- 10 هكتارا و 30 هكتارا).*

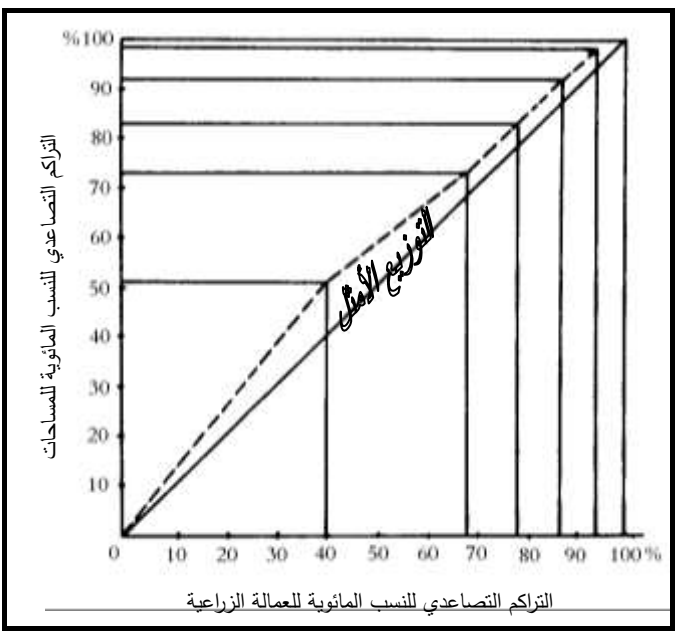

شكل (3) : التوزيع النسبي لملكية قطاع المستثمرات الفلاحية في ولاية بومرداس سنة 2000.

وبالمقارنة مع التوزيع الأمثل يظهر جليا أن هناك توزيعا عادلا تقريبا في ملكيات قطاع) من %) من العمالة الزراعية تملك (73.48%لمستثمرات الفلاحية، ويتمثل في كون (68.23 مجموع الأراضي، وأن فئات المساحة أغلبها متقاربة، كما يمكن أن نلاحظ أن خط منحني نسبة العمالة الزراعية ونسبة مساحة الأراضي يكاد يتطابق مع خط منحني التوزيع الأمثل.

ب) ملكية القطاع الخاص الخانة (4)، (5) المبينة في الجدول (2) :

***أولاً :** تحتل ملكيات القطاع الخاص القسم الأكبر من المساحة العامة أو الزراعية في ولاية بومرداس، ويقع معظمها في مناطق المنحدرات والتلال الوعرة، وتمثل مساحة الملكية العامة التابعة لهذا) في دائرة %) في دائرة بيسر، و(5.38%) في دائرة بومرداس، (14.16%لقطاع حوالي (5.52) في دائرة برج منايل، أي تمثل في منطقة السلسلة الساحلية الوسطي %لحصرية، (16.91) في دائرة بود واو، %) في حين تمثل (12.58%وحوض يسر ما يزيد عن خمسي (41.97) في دائرة خميس الخشنة، أي تمثل في منطقة سهل متيجة - غرب الولاية - ما %و(11.58) في دائرة بغليه، وما يقرب من %)، في حين تبلغ (11.23%يقارب الربع (24.16*

) في دائرة دلس،وبهذا فهي تمثل في منطقة السلسلة الجبلية الساحلية الشرقية %العشر(9.06) في منطقة السفوح الشمالية للسلسلة %)، بينما تمثل في دائرة ثنية (13.58 %خمس (20.29 التلية، وذلك من مجموع مساحة ا لملكية العامة التابعة للقطاع الخاص في ولاية بومرداس. أنظر الجدول رقم (2) والخانة الرابعة (4) بالنسبة للولاية.

ثانياً : تتوزع مساحة الملكية الزراعية التابعة للقطاع الخاص، علي الشكل التالي:

) في دائرة %) في دائرة يسر، و(7.59 %) في دائرة بومرداس، و(19.63 %ممثل (5.32) في دائرة برج منايل، أي تمثل في منطقة السلسلة الساحلية الوسطي %اصرية، ثم (16.82) في دائرة بود واو، و %). في حين تمثل (3.83 %وحوض يسر ما يقرب النصف (49.36) في منطقة سهل %) في دائرة خميس الخشنة، أي تمثل أقل من الخمس (17.75 %(13.92 متيجة، بغرب الولاية والذي يعد من أخصب السهول في القطر الجزائري. كما تمثل (8.56) في دائرة دلس، وبهذا فهي تمثل في منطقة السلسلة %) في دائرة بغليه، وتمثل (12.45 %)، ولكنها تمثل في دائرة الثنية (11.88 %الجبلية الساحلية الشرقية أكثر من الخمس (21.01) في منطقة السفوح الشمالية للسلسلة التلية. %)، أي أنها تمثل ما يزيد عن العشر (11.88 % وذلك من مجموع مساحة القطاع الزراعية علي مستوي ولاية بومرداس. لاحظ الجدول رقم (02) الخانة الخامسة (5) بالنسبة للولاية.

) في %) في دائرة بومرداس، و(15.53%**ثالثاً :** تبلغ نسبة عدد ملكيات القطاع الخاص حوالي (3.04) في دائرة ناصرية، أي تمثل %) في دائرة يسر، و(3.03%دائرة برج منايل، ثم (16.14) في دائرة بود %) في منطقة السلسلة الساحلية الوسطي وحوض يسر، وتمثل (9.08 %(37.74) في منطقة %) في دائرة خميس الخشنة، أي تمثل ما يزيد عن الخمس (23.08%واو، و(14.00) في دائرة بغليه، %) في دائرة دلس، و (18.93%سهل متيجة بغرب الولاية، بينما تمثل (10.78) في منطقة السلسلة الجبلية الساحلية الشرقية، كما تمثل %أي تمثل ما يقارب الثلث (29.71) في دائرة ثنية في منطقة السفوح الشمالية للسلسلة التلية، وذلك من مجموع عدد ملكيات %(9.47 القطاع الخاص علي مستوي الولاية.

توزيع ملكية القطاع الخاص حسب الفئات المساحية :

يتميز هذا القطاع بضعف علاقة الارتباط بين فئات الملكية من جهة وعدد الملاك الزراعيين من جهة أخرى، أي عكس ما لاحظناه في ملكيات قطاع المستثمرات الفلاحية، ويتضح هذا جليا للعيان وفقا للجدول اللاحق.

جدول (4) : توزيع ملكية القطاع الخاص حسب الفئات المساحية وعدد الملاك في ولاية بومرداس سنة 2000.

الفئة	عدد الملاك	%	تجميع النسبة	مساحة عامة/ هـ	%	تجميع النسبة	متوسط نصيب المالك من المساحة العامة
5-	3084	13.82	13.82	10463	9.80	9.80	3.39
10 - 5	3234	14.49	28.31	14499	13.58	23.38	4.48
20 - 10	4218	18.88	47.19	21994	20.60	43.98	5.21
30 - 20	4840	21.69	68.88	24556	23.00	66.98	5.07
40 - 30	3445	15.44	84.32	15278	14.31	81.29	4.43
50 - 40	1113	4.99	89.31	12588	11.79	93.08	11.30
50 - 50	865	3.88	93.19	4122	3.86	96.94	4.76
100 - 80	1084	4.86	98.05	2466	2.31	99.25	2.27
100 +	435	1.95	100	800	0.75	100	1.83
مجموع	22318	100	–	106766	100	–	4.78

الجدول من تصميم الباحث بالاعتماد علي الجدولين (01) (02) بالإضافة إلي معطيات الإحصاء الزراعي من مديرية الفلاحة . مصلحة الإنتاج النباتي سنة 2000 . وهي عبارة علي معطيات خام وتم فرزها وتصنيفها في جداول.

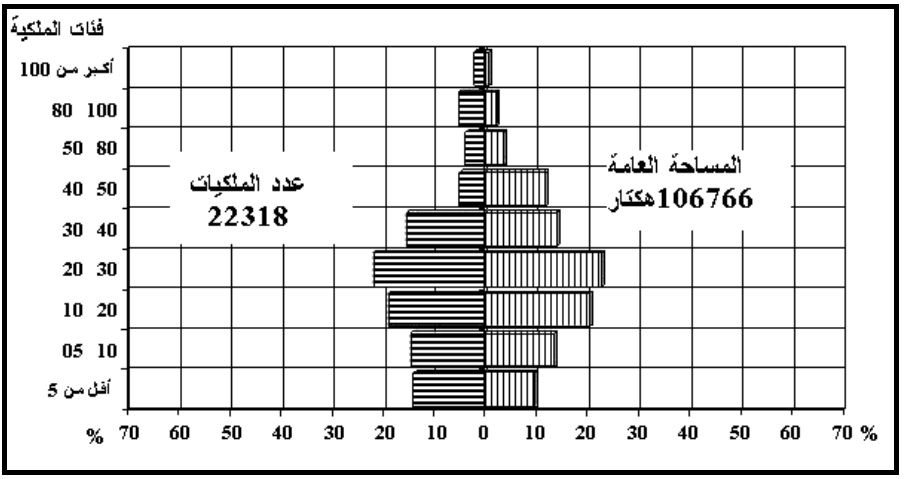

شكل (4) : توزيع فئات ملكية القطاع الخاص في ولاية بومرداس سنة 2000.

إن ما يمكن استنتاجه من الجدول (4) والشكل (4) ما يلي:

أولاً : *يتضح أن فئة الملكية عند القطاع الخاص تتصف بضيق المساحة، وعلي العكس من ذلك في نظام قطاع المستثمرات الفلاحية، وهذا يبين بأن المزارع في هذا القطاع يقوم بنفسه أو بالمساعدة من طرف العائلة في إنجاز العمليات الزراعية معتمدا علي القوي الحيوانية خاصة في المناطق الجنوبية حيث البنية التضاريسية معقدة وشدة الانحدار الذي يفوق 20 %، باستثناء نسبة قليلة من المزارعين الذين يملكون مساحة من فئة أكثر من 40 هكتارا، ويستخدمون الميكنة الزراعية.*

تأتي في المرتبة الأولي من حيث اتساع المساحة فئات الملكية التي تتراوح بين 10 هكتارا و40 هكتارا، إذ تضم ما يزيد عن نصف (57.91 %) من مجموع الأراضي التابعة للقطاع، كما يملكها أكثر من نصف (56.01 %) من مجموع الملاك، وبمتوسط يتراوح بين 4.43 هكتارا و5.21 هكتارا للمالك. وتأتي في المرتبة الثانية فئات الملكية التي تتراوح بين 1هكتار و10 هكتارات إذ تضم أكثر من خمس (23.38 %) من جملة أراضي القطاع الخاص، ويملكها ما يقرب من ثلث (28.31 %) مجموع الملاك، وبمتوسط يتراوح بين 3.39 هكتارات و4.48 هكتارات للمالك الواحد، وفي المرتبة الثالثة تأتي فئة الملكية التي تتراوح بين 40 هكتارا و 50 هكتارا، إذ تضم ما يزيد عن عشر (11.79 %) من جملة أراضي القطاع الخاص وتملكها نسبة ضئيلة (4.99 %) من الملاك، وبأعلى متوسط 11.30 هكتارا للمالك، وهي أعلي متوسط في مختلف فئات القطاع، ثم تأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة فئات الملكية التي تتراوح بين 50 هكتار وأكثر من 100هكتار، حيث تضم أقل من عشر وأزيد من نصف العشر (6.92 %) من مجموع الملاك، بمتوسط يتراوح بين 4.79 هكتارات و1.83هكتار للمالك الواحد.

ثانياً : *يبين منحني لورنز (شكل 5) أن ما يزيد عن ربع (26.71 %) من مجموع الملاك، يملك مساحة تزيد عن خمس (23.38 %) مجموع مساحة ملكية القطاع الخاص في الولاية، وهي من فئات الملكية التي تتراوح مساحتها بين أقل من 5 هكتارات و10 هكتارات، أو ما يقارب نصف (47.20 %) مجموع مساحة ملكية القطاع الخاص، وهي فئات من الملاك تملك ما يفوق خمسي (43.98 %) مجموع الملاك، تملك ما يقل عن 20 هكتارا، وبالمقابل أكثر من نصف (52.79 %) من مجموع مساحة القطاع، وهي من فئات المساحة التي تقارب ثلاثة أخماس (56.01 %) تتراوح بين 20 هكتارا وأكثر من 100 هكتار، يلاحظ بالمقارنة مع منحني التوزيع الأمثل، انسجام في توزيع المساحة داخل هذا القطاع، ويتمثل ذلك في كون ما يقرب من ثلاثة أخماس الملاك يملكون أكثر من نصف مجموع المساحة. في حين أن ما يفوق خمسي الملاك يملكون ما يفوق خمسي المساحة، بينما فئات المساحة في القسم الأول تقل عن 20هكتارا، وفي القسم الثاني بين 20 وأزيد من 100 هكتارا.*

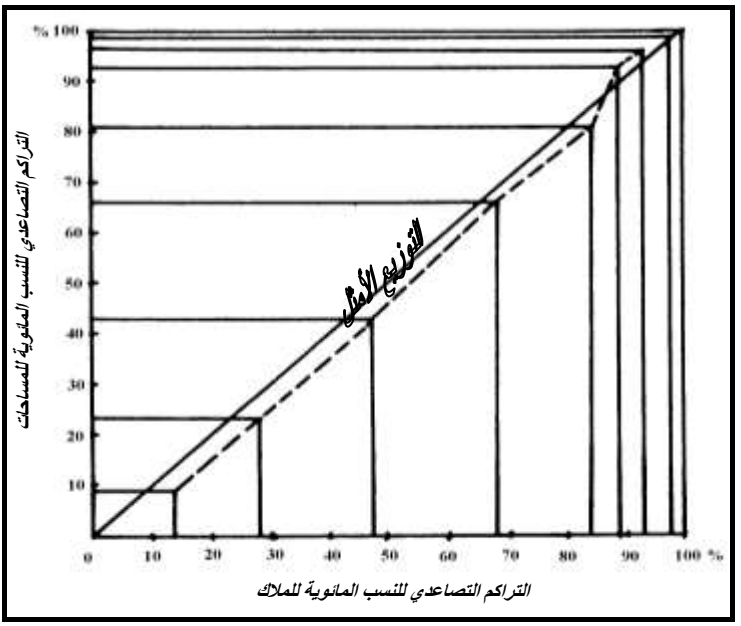

شكل (5) : *التوزيع النسبي لملكية القطاع الخاص في ولاية بومرداس سنة 2000.*

يتضح من دراسة الملكية العقارية لقطاعي الإنتاج - المستثمرات الفلاحية والقطاع الخاص - أن معظم الأراضي العامة أو الزراعية يملكها القطاع الخاص وتتراوح فئاتها بين أقل من 5 هكتارات وأكثر من 100 هكتار، غير أنها تقع في المناطق المتضرسة والوعرة كالسفوح الشمالية والمنطقة الجبلية الجنوبية وحتى السلسلة الساحلية الشرقية.

يلي القطاع الخاص في الأهمية المستثمرات الفلاحية التي كانت تتسع مساحة ملكياتها عندما كانت تنتمي للقطاع الاشتراكي، وبعد إعادة هيكلته (القطاع) في عام 1987 وقسمت مساحاته علي العمال لإنشاء مستثمرات فلاحية فردية أو جماعية وهو النظام المعمول به حتى الآن، مما زاد في تجزئة وتضييق مساحته خاصة منها تلك التي تتوفر علي شبكات ري كثيفة وقربها من الطرق و مراكز الاستهلاك المحاذية للمدن الكبيرة كسهل متيجة غرب الولاية والسهول الساحلية الوسطي وحوض يسر،وبما أن أراضي المستثمرات الفلاحية في السهول المستوية وتتراوح فئاتها غالبا بين أقل من 10) جملة المساحة %هكتارات إلي 30 هكتارا وبهذا فهي تستحوذ علي ما يقرب من ثلاثة أرباع (73.80 العامة للقطاع، وتتصف مساحة أراضيه بالتوزيع الأمثل بين عمال الزراعة.

أثر الملكية في استخدام الأراضي الزراعية :

تعتبر الملكية من أهم العوامل الأساسية التي تؤثر في استخدام الأراضي الزراعية، كما أنها تعد من مركبات البيئة الأخرى المتمثلة في كل من أشكال السطح والمناخ والتربة والسكان والسوق والمواصلات، فعامل اتساع الملكية، وعامل موقعها بالنسبة للسهول أو المنحدرات وبالنسبة لمصادر المياه أو السوق، فقد يحدد نوع استخدامها في الإنتاج.

وعلى العموم فمتوسط مساحة الملكية في ولاية بومرداس يبلغ 6.15[1] هكتاراً من الأراضي العامة، و4.10 هكتارات من الأراضي الزراعية، وكما يتبين من دراسة الملكية فإن فئات ملكيات قطاع المستثمرات الفلاحية تتصف بتجانس مساحة قطعها وهي في غالب الأحيان أوسع مساحة من ملكية القطاع الخاص، ويقع أغلبها في السهول الخصبة وفي الأراضي الخصبة من المنطقة الساحلية، وتعتبر هذه المميزات من العوامل المساعدة في تطوير الإنتاج الواسع كإنتاج الكروم والزيتون والحمضيات التي تنتمي لنطاق محاصيل البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلي المساحات الشاسعة التي تحتلها المحاصيل الخضرية، خاصة إذا علمنا أن ولاية بومرداس

---

(1) متوسط مساحة الملكية من الأراضي العامة = 145665 ÷ 2648 = 6.15 هكتار.

متوسط مساحة الملكية من الأراضي الزراعية = 97154 ÷ 2648 = 4.10 هكتار (انظر الجدول 2).

تعتبر نموذجا حيا في تصريف منتجاتها الزراعية لمختلف الولايات المجاورة لها كالجزائر العاصمة

والبويرة وتيزي وزو، وتتوزع هذه المحاصيل علي نطاق واسع ومميز في كامل المجالات الزراعية التي تحوزها ولاية بومرداس، ويتأثر مثل هذا الإنتاج الزراعي بملكيات قطاع المستثمرات الفلاحية التي تعتمد علي الميكنة في إنجاز العمليات الزراعية، وله القدرة علي النقل والتخزين، كما أنها تقع في نطاق الزراعة المطرية.

بينما نلاحظ أن فئات ملكيات القطاع الخاص تتميز بالتناثر والتشتت وتقع حول المدن عكس مساحات القطاع السابق الذي تكون مساحاته خارج مجال المدن نظرا لرقعتها المميزة، كما نجد مساحات القطاع الخاص علي ضفاف الأودية وأغلبها يقع علي المنحدرات الوعرة، ونسبة قليلة منها تقع في نطاق التربة الخصبة، ويتأثر نوع فئة مساحة هذا القطاع من حيث الحجم المساحي الواقع في مجال مصادر الري ومجال السوق الاستهلاكية بإنتاج الخضر والفواكه، ولهذا يتصدر القطاع الخاص قطاع المستثمرات في كمية إنتاج هذه الغلات.

ومن خلال هذه الصورة المبينة لتناثر وتشتت الملكيات في ولاية بومرداس نتيجة لتوزيع مساحات القطاع المسير ذاتيا والمنتمي للمزارع الاشتراكية قبل قانون سنة 1987الذي نص علي إعادة هيكلة هذه المزارع وتقسيمها علي العمال الزراعيين علي شكل مستثمرات فلاحية فردية أو جماعية، وكنتيجة حتمية التي فرضتها الوضعية الفلاحية المزرية لهذا القطاع فقد تم بصفة آنية إعادة النظر في كيفية جدولة وتحديث المنظومة الزراعية التي أثرت تأثيرا مباشرا في نمط استخدام الأراضي الزراعية من جهة والإنتاج الزراعي من جهة أخرى كما يلي:

أ- الملكيات من فئة أقل من 5 هكتارات، تقع أغلبها في مجال مصادر الري كالسدود والحواجز المائية والآبار والأودية وتستخدم هذه المساحات في إنتاج المحاصيل الخضرية.

ب- الملكيات من فئة 5 هكتارات و10 هكتارات وتقع في نفس المجال وتستخدم في إنتاج المحاصيل الخضرية الأساسية كالبطاطس والطماطم والجزر واللفت وهي من الزراعات الكثيفة.

ج- الملكيات من فئة 20 هكتارات و50 هكتارا وتستخدم في إنتاج الخضر وبعض الفواكه.

د- الملكيات التي من فئة 50 هكتارا فما فوق، فهي تستخدم في إنتاج الأشجار المثمرة كالحمضيات والكروم والزيتون، وبعض الأشجار المثمرة الأخرى علي المنحدرات خاصة منها اللوزيات.

في حين تكاد تنعدم المحاصيل الكبرى في هذه المساحات المحدودة جدا نظرا للقيمة النقدية المرتفعة لمدا خيل الخضر عن مدا خيل الحبوب والأعلاف وهذا ما نبينه لاحقا عند تطرقنا لتكاليف ومدا خيل كل محصول من المحاصيل المنتشرة في الولاية.

ويمكن أن تؤثر الملكية أيضا في استخدام الأراضي الزراعية من حيث تشتتها وتجزئتها ومن حيث تكاليف الإنتاج ونبين هذا التأثير علي النحو التالي:

أ) تشتت وتجزئة ملكية الأراضي :

تكمن الأسباب التي أثرت في تشتت ملكية العقار الفلاحي في ولاية بومرداس في مفاضلة المزارعين لاختيار وشراء الأراضي في مواقع مختلفة في السنين الأولي قبل دخول الأتراك والفرنسيين وبعد استعادة أراضيهم التي ورثوها عن أجدادهم من ذي قبل فقد لجأ الملاك إلي شراء أكبر مساحة مجزأة ومشتتة حسب الإمكانيات المادية المتاحة لكل منهم، وهذا قصد تنويع الإنتاج للزيادة في الدخل النقدي، إذ أن أغلب السكان في الريف وخاصة في المدن، كانوا يملكون أرضا تستخدم في إنتاج الزراعة البعلية وأخرى تستخدم في إنتاج الزراعة المروية، وتارة يملكون أرضا ثالثة بهدف التناوب في الإنتاج حسب الدورة الزراعية.[1]

ومن الأسباب الأخرى في تشتت الملكية الزراعية، هي البحث عن مواقع التربة الخصبة، والمواقع القريبة من مصادر الري والقريبة من أسواق الاستهلاك أو المجاورة لطرق النقل. بالإضافة إلي عمليات البيع والشراء، ويلاحظ كذلك أن السكان الحضر في مدينة بومرداس والثنية ويسر وخاصة مدينة برج منايل كانوا يتفاخرون في تعدد مواقع مساحات ملكيتهم سواء داخل الولاية أو خارجها، إذ ملكوا سابقا في سهل برج منايل وسهول متيجة في الناحية الغربية للولاية خاصة في مدينتي رغاية وروبية عندما كانتا تابعتين لولاية بومرداس قبل إعادة التنظيم الإقليمي لمحافظة الجزائر الكبرى سنة 1997، وحول مختلف المدن لإنتاج الخضر والفواكه، وأرضا في السفوح الشمالية للمنطقة الوسطي وفي المنطقة الشرقية للسلسلة الساحلية لإنتاج الزراعة البعلية كالتين للقيام بالعمليات والزيتون والكروم علي وجه الخصوص، ويعين هؤلاء الملاك مستأجرا(خماسا) الزراعية في ملكياتهم، وهم يقومون بالأعمال التجارية داخل المدن، وكان لمثل هذه الملكيات الزراعية أثر كبير علي الأراضي الزراعية وقت نزوح الريفيين نحو مصانع المدن الكبيرة (المركبات الصناعية الكبرى في مدينتي رغاية وروبية) وهذا بعد الاستقلال مباشرة حيث تم تشييد

المصانع بمحاذاة المدن الكبيرة، مما تعذر علي الملاك الحضر القيام بمهمة الزراعة فتركت بورا إلي أن تدخل ميثاق الثورة الزراعية لتأميمها واستصلاحها من الأعشاب والشجيرات الضارة، وفي نفس الوقت توقفت ظاهرة التشتت في الملكية الزراعية[2].

---

(1) André Prenant ; Annales Algeriennes de Géographie 2em Année N° 3, Alger 1967, p. 82.

(2) قانون الثورة الزراعية: ص. 55 . 56 . 57، المؤرخ في 1971/11/08.

وبقيت هذه العملية سارية المفعول رغم الفشل الذريع من حيث التسيير ومن حيث الوضعية الإنتاجية المتدهورة من سنة لأخرى إلي أن جاء قانون 87 - 19 المؤرخ في ديسمبر1987 الذي يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم والدواعي والأهداف التي أدت إلي إصدار هذا القانون والمتمثلة أساسا في الاعتبارات المبينة في المادة الأولي من القانون رقم 87 - 19 المؤرخ في 08 ديسمبر1987/الجريدة الرسمية رقم 9/50 ديسمبر 1987. ويتضمن مضمون هذا القانون تنظيم المستثمرات الفلاحية وفقا للمواد 48 المحددة والموزعة علي الشكل التالي:

- *أحكام عامة والمواد من 1 - 10 .*
- *المادتان 11 - 12 وتتضمن كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية الجماعية.*
- *القانون الأساسي للمستثمرات الفلاحية الجماعية المبين في المواد 13 إلي 36.*
- *أحكام خاصة ممثلة في المواد 37 - 44، وأحكام ختامية ممثلة في المواد 45 - 48.*

وبناء علي تحديد هذه المواد وخاصة المادة الثالثة منه لكيفيات توزيع واستغلال الأملاك الوطنية التي ينظمها هذا القانون الجديد لتكوين مستثمرات فلاحية جماعية متجانسة بحيث تتطابق مساحتها مع عدد المستفيدين الذين تتألف منهم كل مجموعة، وقدرتها علي العمل ومع مناهج وأساليب الإنتاج المتوفرة والمستخدمة وقدرات الأراضي المعنية، وتدخل ضمن الأملاك الوطنية كل أنواع الاستغلالات العمومية السابقة كأراضي التسيير الذاتي وأراضي الاستفادة من قانون الثورة الزراعية ماعدا المزارع المبينة في المادة الرابعة من قانون المستثمرات التي تمنع توزيع المزارع النموذجية التي تقوم بمختلف التجارب الزراعية، والمزارع التابعة لمؤسسات التكوين والبحث العلمي، وكذا المزارع التابعة لمعاهد التنمية والبحث الزراعي.

أما طريقة الاستغلال وحسب المادة التاسعة فالأراضي تستغل جماعيا وعلي الشيوع وحسب حصص متساوية بين كل عضو من أعضاء الجماعات المشتركة بصفة حرة، كما لا يجوز لأي منتج الحصول علي أكثر من حصة واحدة ولا يمكنه الانضمام إلي أكثر من جماعة، ويمكن استثنائيا استغلال الأراضي بصفة فردية حسب الحالات وضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون في المادتين 37 - 38 بحيث يمكن خلق مستثمرة فلاحية فردية بشرط:

- *في حالة وجود قطع أرضية يتلاءم حجمها مع طاقة أقل عمل الجماعات عددا (ثلاثة منتجين) وهذا بعد تكوين المستثمرات الفلاحية الجماعية.*
- *في حالة عدم إمكانية دمج قطع أرضية ضمن مستثمرات أخرى بسبب عزلها أو بعدها، فالمادة 11 قد حددت الحد الأدنى لعدد أعضاء المستثمرة الفلاحية بثلاثة فلاحين منتجين أو أكثر، يتم ذلك باختيار متبادل فيما بينهم قصد إنشاء مستثمرة فلاحية جماعية، وبعد تحديد المعالم الأساسية الخاصة بإعادة تنظيم الأراضي الزراعية،لإنشاء هذه المستثمرات، وبعد التزام المستفيدين بتطبيق كل المواد التي نص عليها القانون انطلقت عملية تشكيل المستثمرات الفلاحية بولاية بومرداس الحديثة النشأة[1]، بحيث تم إنشاء 902 مستثمرة فلاحية منها 791 مستثمرة فلاحية جماعية و111 مستثمرة فلاحية فردية موزعين علي مختلف القسيمات الفلاحية الموجودة بالولاية، والجدول التالي يبين هذا التوزيع حسب كل دائر أو قسيمة فلاحية.*

جدول (5) : *يبين التوزيع العددي للمستثمرات الفلاحية حسب القسيمات الفلاحية سنة 1987.*

قسيمات فلاحية	رويبة	زموري	برج منايل	بود واو	سيدي داود	رغاية	يسر	عين طاية	بقلية	اولاد موسى	تيجلابين	بني عمران	دلس	مجموع
جماعية	123	67	90	138	76	42	26	83	52	40	14	11	29	791

فردية	34	1	14	25	5	5	1	6	5	1	1	7	111
مجموع	157	68	104	163	80	47	27	89	57	46	15	12	36	902

معطيات الجدول مأخوذة من مديرية المصالح الفلاحية . مصلحة الإنتاج النباتي . ولاية بومرداس سنة 1987.

يستنتج من الجدول (5) ما يلي:

أولاً : *يزداد عدد المستثمرات الفلاحية في الأراضي الخصبة والخصبة جدا حيث السهول والأرضي المستوية ووقوع أغلب هذه الأراضي في محيط السهل المروي وقربها من الطرق كقسيمة روبية وبودواو ثم برج منايل وعين طاية وهذا بالنسبة للمستثمرات الفلاحية الجماعية أو) من جملة مستثمرات %الفردية، حيث تضم هذه المستثمرات ما يزيد عن النصف (56.87 الولاية وهذا إن دل علي شيء فإنما يدل علي زيادة تجزئة المساحات الزراعية في الولاية، حيث العلاقة طردية بين عدد المستثمرات وخصوبة الأراضي.*

---

(1) التنظيم الإقليمي الجديد لإعادة النظر في التقسيم الإداري وإنشاء 17 ولاية جديدة ليصبح العدد الكلي 48 ولاية وهذا حسب القانون 84 . 09 المؤرخ في 04 إبريل 1984 الذي منه تشكلت ولاية بومرداس التي تضم 10 دوائر بـ 38 بلدية ومساحة عامة 157000 هـ.

ثانياً : *يلاحظ أن مستثمرات كل من زموري سيدي داود و بغليه ثم رغاية وأولاد موسى التي تضم ما) من مجموع المستثمرات الفلاحية بالولاية، بينما باقي القسيمات %يزيد عن ثلث (33.03) جملة مستثمرات الولاية وهذا بطبيعة الحال يعود %الفلاحية فلا تملك سوي عشر (10.1 لكون أغلب هذه المساحات تقع في مناطق جبلية وعرة المسالك انحدارها العام يتراوح بين ، إلا أنها تتميز بتساقط كميات معتبرة من الأمطار الأمر الذي يعرض تربتها %12.5 - 20 إلي خطر التعرية، لذا فهذا القطاع يتميز باتساع مساحته عكس ما هو عليه في القسيمات الفلاحية الأخرى كروبية وبود واو وبرج منايل كونها تتمتع بإمكانيات طبيعية جيدة مما يزيد في تقليص وتجزئة مساحات المستثمرات الفلاحية حيث تصبح محدودة جدا وهذا ما يؤثر سلبا علي النمط الزراعي بهذه المناطق خاصة إذا تعلق الأمر بالميكنة الزراعية لاحظ الخريطة (5).*

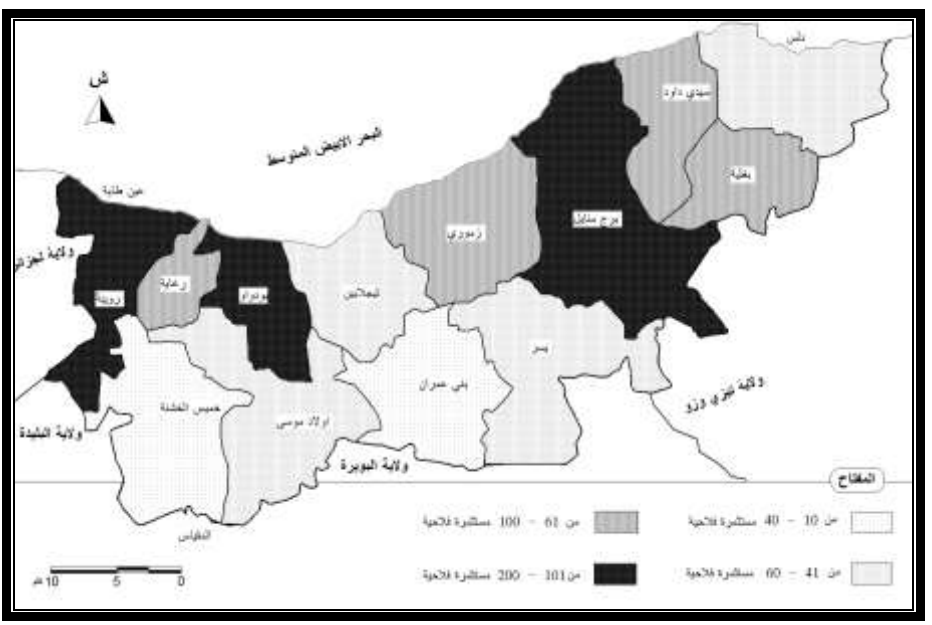

خريطة (5) : *توزيع عدد المستثمرات حسب القسيمات الفلاحية لسنة 1987.*

فبعد التقسيم الإقليمي لتوسيع محافظة الجزائر الكبرى عام 1997 فقد تم إعادة النظر في توزيع المستثمرات الفلاحية المتواجدة بمختلف القسيمات الفلاحية، كما تم فصل كل من قسيمة روبية

ورغاية وعين طاية عن ولاية بومرداس لتضم مباشرة لمحافظة الجزائر الكبرى، مما أدي إلي بعض التغييرات الجزئية في المنظومة العددية للمستثمرات الفلاحية وهذا وفق التقسيم المعمول به حتى الآن كما يبينه الجدول التالي:

جدول (6) : *يبين التوزيع العددي للمستثمرات الفلاحية حسب القسيمات الفلاحية سنة 2000.*

القسيمات الفلاحية	عدد المستثمرات الجماعية	عدد المستثمرات الفردية	المجموع
خميس خشنة	216	73	**289**
بود واو	187	47	**234**
ثنية	41	56	**97**
يسر	63	8	**71**
بومرداس	36	12	**48**
برج منايل	229	45	**274**
ناصرية	117	28	**145**
دلس	37	26	**63**
بغليه	66	43	**109**
المجموع	**992**	**338**	**1330**

معطيات الجدول مأخوذة من مديرية المصالح الفلاحية . مصلحة الإنتاج النباتي . ولاية بومرداس إحصاء زراعي سنة 2000.

يستنتج من الجدول (6) والخريطة (5) ما يلي:

أولاً : بالرغم من تقليص عدد القسيمات الفلاحية من ثلاثة عشر13 قسيمة في سنة 1987 إلي تسع 09 قسيمات فلاحية عام1997، إلا أن عدد المستثمرات الفلاحية ارتفع عكس ما كان متوقعا والسبب يعود، لتفاقم عدة مشاكل بين كل مجموعة وأخرى وكان الفصل النهائي هو إعادة النظر في كيفية التقسيم، بحيث تم تجزئة عدة مستثمرات منها الفردية والجماعية.

ثانياً : *يلاحظ من الخريطة (6) ازدياد تجزئة المستثمرات الفلاحية الموجودة في أراضي السهول الخصبة والتي تتوفر علي الري الزراعي وقربها من الطرق والأسواق ومراكز الاستهلاك كقسيمة كل من خميس خشنة وبرج منايل وبود واو ثم ناصرية، حيث تمثل هذه القسيمات) جملة مستثمرات الولاية، وتمثل القسيمات الخمس %لأربعة وحدها سبعة أعشار (70.82) مجموع المستثمرات الفلاحية بالولاية.%لباقية ما يقرب من ثلث (29.18*

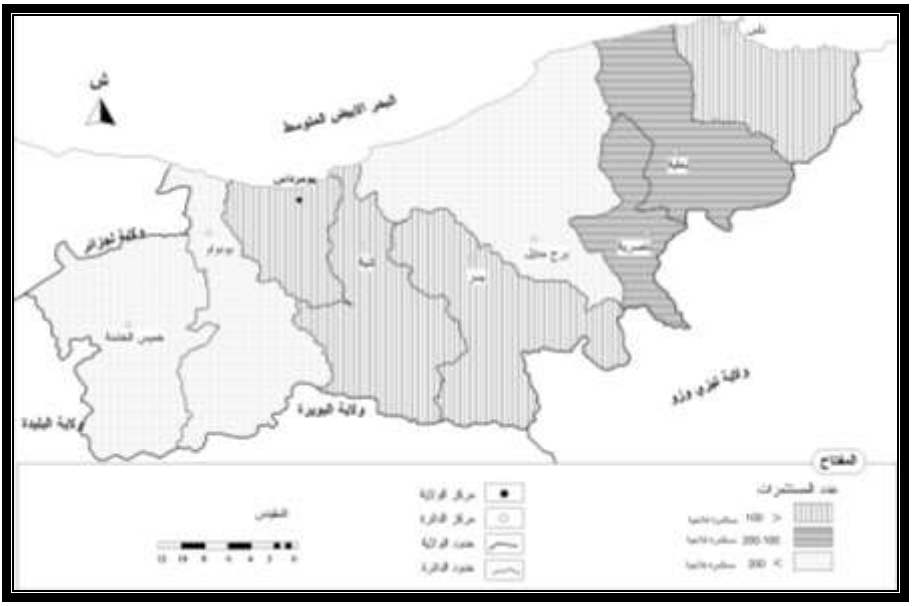

خريطة (6) : *توزيع عدد المستثمرات الفلاحية حسب كل دائرة في ولاية بومرداس سنة 2000.*

ب) ملكية وتكاليف الأراضي الزراعية :

تختلف تكاليف الإنتاج الزراعي فيما بين الملكيات داخل القطاع الواحد وذلك حسب نوع الغلات الموجودة، كما تختلف من قطاع لآخر، وذلك حسب أسلوب الإنتاج الذي يطبقه كل قطاع، وبما أن الإنتاج الزراعي يتطلب عدة عمليات زراعية، من بذر وحرث وتسميد والقضاء علي الأعشاب الضارة ومحاربة الآفات الزراعية، ثم حصاد ودرس ونقل وتخزين وتسويق، وعموما فالزراعة المروية أكثر تكلفة من الزراعة البعلية بسبب تكرار العمليات الزراعية فيها عبر مراحل نموها، لذا فلا بد من تقديم أمثلة عن تكلفة الإنتاج في ملكيات قطاع المستثمرات الفلاحية، بينما القطاع الخاص فمن الصعب جدا حصر تكاليف الإنتاج في ملكيا ته، حيث الزراعة هنا تعتبر عائلية، أما الذين يملكون ملكيات من الفئات الواسعة فكانوا يستأجرون العمالة الموسمية لإنجاز مختلف العمليات الزراعية الكبرى، ولا يدلون بعددها وبأجرتها، ولا عن تكاليف إنتاجهم هروبا من الضرائب، وعدم إشعار صندوق الضمان الاجتماعي الزراعي، ويمكن أن نبين متوسط تكاليف وعدد أيام العمل لبعض الغلات بالنسبة للهكتار المزروع في ملكية قطاع المستثمرات الفلاحية.

جدول (7) : *متوسط التكاليف وعدد أيام العمل لكل غلة بالنسبة للهكتار المزروع في قطاع المستثمرات الفلاحية بولاية بومرداس (للموسم الفلاحي 2000/ 2001).*

نوع الغلة	عدد أيام العمل للهكتار	متوسط تكلفة هكتار/ د.ج
الطماطم	135	288300
البطاطس	101	225800
ثوم وبصل	138	87400
كوسة وخيار	161	283400
جزر ولفت	99	101100
حمضيات	48	275800
عنب	63	172900
تفاح وإجاص	52	274800
لوز	32	168900

أخذت معطيات الجدول (7) من الدراسة الميدانية عن طريق استقصاءات واستفسارات مع المستفيدين في سنة 2000.

يلاحظ من الجدول (7) والشكل (6) الذي يبين متوسط تكاليف الإنتاج بالنسبة للهكتار الواحد أن :

أولاً : يتفاوت متوسط عدد الأيام اللازمة لإنجاز العمليات الزراعية من غلة إلي أخرى، فالأراضي المستخدمة في إنتاج محاصيل الخضر تتطلب في المتوسط 161يوما كالكوسة والخيار.

ثانياً : ترتفع تكاليف إنتاج الهكتار، حسب المدة التي تتطلبها مراحل نمو المحصول وكذا العمليات التي تتطلبها ونوع وسائل تنفيذها، وتتراوح هذه التكاليف في المتوسط بين 87400 د.ج / هكتار و288300 د.ج /هكتار لإنتاج المحاصيل الخضرية، وبين 27800 د.ج / هكتار و275800 د.ج / هكتار لإنتاج الأشجار المثمرة، ومن الملاحظ أن ارتفاع التكاليف في الهكتار، يقابلها ارتفاع في دخل الهكتار من غلة إلي أخرى وهذا ما يمكن لنا أن نبينه عند دراسة تقييم الإنتاج الزراعي في الولاية (شكل 6).

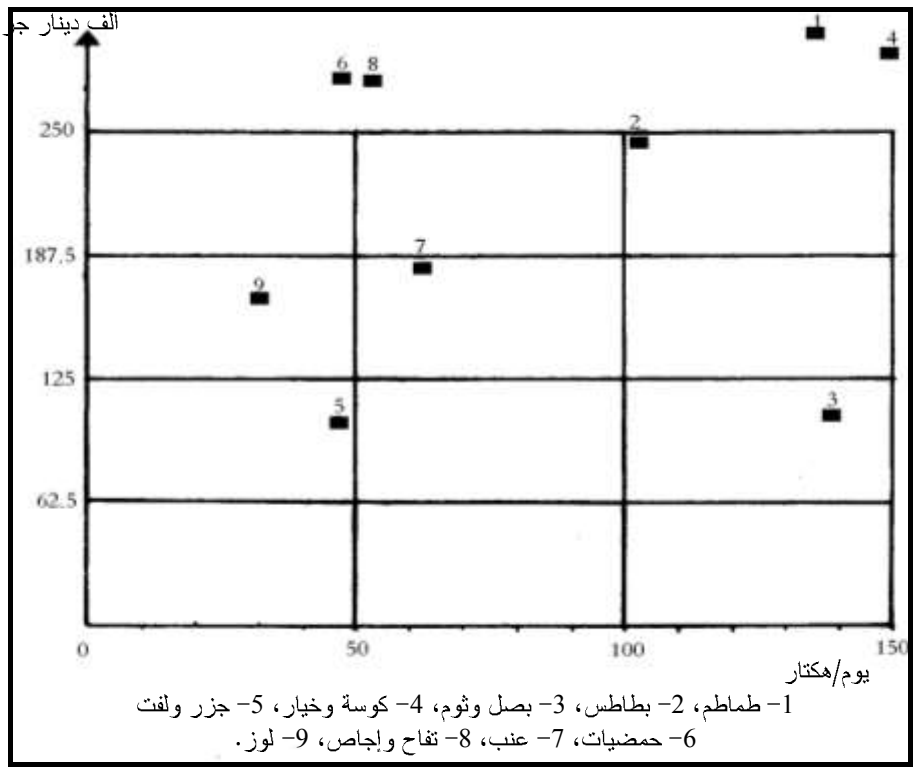

1- طماطم، 2- بطاطس، 3- بصل وثوم، 4- كوسة وخيار، 5- جزر ولفت
6- حمضيات، 7- عنب، 8- تفاح وإجاص، 9- لوز.

شكل (6) : متوسط تكاليف الإنتاج لبعض المحاصيل بالنسبة للهكتار الواحد.

ج) الملكية وعلاقتها بالميكنة :

يتبين لنا بوضوح من خلال دراسة ملكية الأراضي الزراعية عند القطاعين الإنتاجيين، أن قطاع المستثمرات الفلاحية يتميز بامتلاكه أراضي من فئة المساحة الواسعة والموجودة في السهول الخصبة المنتمية للمحيط المروي، ولذلك ترتبط عملياته بالميكنة في الدرجة الأولي، وبالعكس فإن القطاع الخاص يملك الأراضي من فئة المساحة الضيقة والمحدودة جدا في الأراضي الجبلية الوعرة المسالك ذات الانحدارات السحيقة التي لا تستعمل فيها الميكنة الزراعية بل تعتمد في عملياتها الزراعية علي الحيوانات والأعمال اليدوية.

كما يلاحظ أن ملكيات المستثمرات الفلاحية يقع أغلبها في منطقة السهول المستوية، الشيء الذي يساعد علي استعمال الميكنة بشكل مكثف، بالإضافة إلي أن الإمكانيات المادية لهذا القطاع تسمح بشراء كل مستلزمات الميكنة الزراعية، لذا فإن المستفيدين من المستثمرات الفلاحية استحوذوا علي جميع الآلات الزراعية التي كانت فيما سبق تابعة للقطاع الاشتراكي، حيث يملكون حوالي [1] من جملة عدد الآلات الزراعية الصالحة الاستعمال علي مستوي ولاية بومرداس، بينما 87%

يلاحظ أن ملكيات القطاع الخاص يقع أغلبها في مناطق الزراعة المروية الضيقة والمحدودة جدا التي تعتمد علي اليد العاملة، أو تقع في المنحدرات الوعرة حيث مناطق إنتاج الزراعة الغير مروية، وحيث يستعان بالحيوانات في إنجاز العمليات الزراعية، إذ يتعذر علي الميكنة مثل الجرارات والحاصدات العمل في المنحدرات، وهناك عدد قليل من ملكيات القطاع الخاص في السهول تستعمل الميكنة الزراعية بشكل محدود، حيث تقتصر علي الجرارات والحاصدات.

الملكية وعلاقتها بالمردود : د)

لمردود الأرض أهمية في المردود النقدي، ويرتفع هذا المردود وفقا للعوامل التالية: خصوبة التربة، موقع الملكية بالنسبة لشكل السطح، فالسطح المنحدر يقلل من كمية الإنتاج، لأن المياه السائلة عليه تجرف التربة والبذور وتتسرب نسبة قليلة منها في الطبقات، كما أن السطح المستوي يعمل علي تجميع المياه فتختنق النباتات خاصة في الترب الضعيفة النفاذية، ولذا فإن الملكية تكون لها أهمية كبيرة بموقعها في السهول ذات الصرف الجيد، كذلك فإن تبعية الملكية بالنسبة للقطاعين الإنتاجيين، لها دور مهم في المردودية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (8) : توزيع أهمية المردود في ملكية كل قطاع إنتاجي في ولاية بومرداس سنة 2001.

قنطار/هكتار

دائرة	حبوب		أشجار مثمرة		خضر	
	مستثمرات فلاحية	قطاع خاص	مستثمرات فلاحية	قطاع خاص	مستثمرات فلاحية	قطاع خاص
بومرداس	20	10	64	47	148	75
برج منايل	16	12	69	44	144	76
بود واو	16	10	49	28	77	68
دلس	16	8	89	60	149	84
يسر	20	12	23	17	223	91
خميس الخشنة	12	8	70	45	126	82
ناصرية	20	11	45	26	169	78
ثنية	14	7	14	13	118	61
بغليه	27	12	98	65	286	138

معطيات الجدول مستقاة ميدانيا سنة 2001 من طرف الباحث و تم تصحيحها من طرف مديرية الفلاحة لولاية بومرداس

---

(1) معطيات الجدول مستقاة ميدانيا سنة 2001 من طرف الباحث، وتم تصحيحها مع الغرفة الفلاحية الولائية، بالإضافة إلي المديرية الفلاحية المركزية مصلحة الإنتاج النباتي وفقا للإحصائيات الزراعية السنوية.

يلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً : *يرتفع مردود الهكتار من الحبوب في ملكيات قطاع المستثمرات الفلاحية عن مثيله في القطاع الخاص، فيبلغ 20 قنطارا/هكتار في دوائر بومرداس، يسر، ناصرية، وينخفض إلي16 قنطارا/هكتار في دوائر برج منايل، بود واو، دلس، ويصل إلي أعلي مردود له في دائرة بغلية، حيث مردود الهكتار 27 قنطار/هكتار، بينما يتراوح مردود الهكتار بين 7 قناطير و12 قنطارا/هكتار بالنسبة للقطاع الخاص في كل هذه الدوائر.*

ثانياً : *يرتفع أيضا مردود الهكتار من الأشجار المثمرة في ملكيات قطاع المستثمرات الفلاحية فيبلغ أقصاه أي يتراوح بين 98 قنطارا/هكتار و89 قنطار/هكتار في منطقة السلسلة الساحلية الشرقية بدائرة بغلية ودائرة دلس، حيث يسود مناخ البحر المتوسط المعتدل مع توفر الري المنتظم في فترة العجز المائي، إذ نجد سد جمعة الأعلى أو جمعة آفال، ويبلغ أدناه أي 14 قنطارا/هكتار في دائرة ثنية حيث يسود مناخ البحر المتوسط الجبلي، ومن جهة أخرى يتراوح مردود القطاع الخاص من الأشجار المثمرة بين 13 قنطارا/هكتار في دائرة ثنية و65 قنطارا/هكتار في دائرة بغلية.*

ثالثاً : *كما يرتفع إنتاج الهكتار من الخضر في ملكيات قطاع المستثمرات الفلاحية فهو يبلغ أقصاه أي 286 قنطارا/هكتار في دائر بغلية ويبلغ أدناه أي 77 قنطارا هكتار في دائرة بود واو، وبالنسبة للقطاع الخاص فإنه يبلغ أقصاه 138 قنطارا/هكتار في دائرة بغلية، ويبلغ أدناه أي 61*

قنطارا/هكتار في دائرة ثنية.

خلاصة :

يتبين من دراسة الملكية في أراضي ولاية بومرداس، أنها تتوزع بين قطاعين إنتاجيين متفاوتين فيما بينهما من حيث مساحة الملكية وموقعها بالنسبة للسهول والمنحدرات، ويلاحظ أن قطاع) من جملة %) من مجموع الأراضي العامة، ويملك (26.68%المستثمرات الفلاحية يملك (26.70 الأراضي الزراعية، وتتراوح فئات ملكياته بين أقل من 10 هكتارات و100 هكتار، تتركز أغلبها في السهول الخصبة والمستوية السطح، ويلاحظ من منحني لورنز عدالة تامة في التوزيع بين عدد العمالة الزراعية الدائمة ومساحة الأرضي في داخل هذا القطاع.

ويلاحظ أن القطاع الخاص يملك مساحة واسعة كثيرا بالنسبة للقطاع السابق، إذ تبلغ ما يقرب) من جملة الأراضي %) من مجموع الأراضي العامة ونفسها (73.32%من أربعة أخماس (73.30 الزراعية في الولاية، وتتراوح مساحة فئات ملكياته بين أقل من 5 هكتارات و100 هـ تقع حول المدن وعلي ضفاف الأودية، ثم علي المنحدرات الوعرة، و رغم هذا يلاحظ من منحني لورنز التوزيع المنظم والمعتدل بين عدد الملاك والأراضي في داخل هذا القطاع.

كما يلاحظ من مقارنة المردود بين القطاعين، فهو مرتفع في أراضي قطاع المستثمرات الفلاحية عن مثيله في القطاع الخاص، حتى ولو كان موقع ملكيات القطاعين في سهل واحد كما يتضح جليا في سهل متيجة غرب الولاية حيث يبلغ مردود المستثمرات الفلاحية 126 قنطارا/هكتار، ومردود القطاع الخاص 82 قنطارا/هكتار، وسبب هذا الفرق يكمن في كون قطاع المستثمرات الفلاحية يطبق الأساليب الحديثة في الإنتاج، بينما القطاع الخاص ما زال يطبق الوسائل التقليدية، كما أن للسدود دور كبير بين كل منطقة وأخرى، فمنطقة سهل متيجة أكثر خصوبة من المنطقة الساحلية الشرقية، إلا أن المردود يقل كثيرا نتيجة للعجز المائي الذي يميز السهل من جهة وانخفاض منسوب مياه سد الحميز الذي وضع خصيصا لري محيطه من جهة أخرى، بينما المنطقة الثانية فرغم ضعف خصوبتها مقارنة بالسهل إلا أن مردودها مرتفع حيث توفر الري طول فترة العجز المائي من جهة وارتفاع المعدل السنوي للأمطار بين محطة دلس 771مم/السنة ومحطة الدار البيضاء 650 مم/السنة، وهذا ما ميز بين المنطقتين من حيث ارتفاع المردود،ولكن المشكل الجوهري يكمن دائما في توجيه البنية العقارية، حيث القوانين أدت إلي تحولات جذرية في نسيج الملكية العقارية، إذ ادخل حق الملكية عند استرجاع الأراضي المؤممة إلي مالكيها الأصليين،الشيء الذي أبرز ظاهرة عدم استقرار واطمئنان المستفيدين من قانون 19/87، والتي زاد من حدتها تعاملات المحيط خاصة المالي منه.

المراجـع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

1. المجلس القومي للسكان (مصر). استخدام الأرض. القاهرة 1991.
2. خديجة الأعسر. سوق العمالة الزراعية في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .1991
3. عادل خطاب. الدراسة الميدانية في الجغرافية. مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد11: بغداد 1980.
4. عبد الفتاح محمد هيبة. الإنسان والأرض. دار المعارف. الإسكندرية 1976.
5. محمد حلمي محمد جعفر. توصيف الحيازة الزراعية كعنصر من أطار النمط العام للزراعة المصرية. المجلة الجغرافية العربية، العدد 13 القاهرة 1981.
6. حسن بهلول. القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية: تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية،الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، .1976
7. محمد علي قطان. دراسة المجتمع في البادية والريف والحضر، الطبعة الأولي، مصر، دار الجبل للطباعة، 1979.
8. عبد اللطيف بن آشنهو. الهجرة الريفية في الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية، المطبعة التجارية، ساحة أول ماي، بدون تاريخ.
9. محمد بومخلوف. التصنيع وامتصاص اليد العاملة الريفية، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1981.
10. عبد الرحيم طالب بن دياب. دراسات عن صفقات الأملاك العقارية الريفية في الجزائر (1880-1954)، دراسات عن الطبقة العمالية في الوطن العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، منظمة العمل العربية، العدد: 1، إبريل 1979.
11. محمد محمود إبراهيم الديب. جغرافية الزراعة ـ تحليل في التنظيم المكاني، القاهرة 1984.
12. عيسي علي إبراهيم. الأساليب الكمية في الجغرافيا، الإسكندرية 1995.
13. ستهم حافظ (وآخرون). التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال، الجزائر1981.
14. محمد أحمد باشا. أساسيات علم الفاكهة، كلية الزراعة الإسكندرية 1977.
15. محرم إبراهيم. الاقتصاد الزراعي والاجتماع الريفي، كلية الزراعة، القاهرة 1982.
16. محمد حلمي جعفر. توصيف الحيازة الزراعية كعنصر من إطار النمط العام للزراعة المصرية، القاهرة 1981.
17. محمد حلمي جعفر. الأقلمة والتنميط في الجغرافية الزراعية مع مثال تطبيقي في مصر، القاهرة، 1985.
18. إبراهيم الدسوقي محمود. نظم حيازة الأرض الزراعية واستقرار القبائل العربية في مصر، القاهرة .2001
19. عبد الغني عبد اللطيف. تنظيم وتخطيط الإنتاج الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب .1993
20. مصطفي علي مرسي (وآخرون). أساسيات التحولات الزراعية، الطبعة الثالثة، القاهرة 1988.

ثانيا : المنشورات والوثائق :

1. الدليل الإحصائي لولاية بومرداس سنة 2002 .
2. السجلات الحيوية لبلديات ولاية بومرداس من 1985 إلي 2002 .
3. الجزائر بالأرقام : نتائج سنوات 1997 - 1998 - 1999 رقم 29 - 30 .

ثالثا : المراجع باللغة الفرنسية :

1. GEORGE Mutin, la Mitidja: décolonisation et l'espace Géographique, O.P.U et C.N. R.S, Paris 1977.
2. DJILALI SARI; (1975), LA DEPOSSESSION DES FELLAHS; P. 44- S.N.E.D; ALGER
3. D. SARI; (1975), LA DEPOSSESSION DES FELLAHS ; P. 46 - S.N.E.D ; ALGER.
4. JACQUE Curie, le devenir des travailleurs d'Origine Agricole, contribution A L'étude de la transformation des conduites de travail, diffusion librairie Honore champion, Paris 1975.
5. MARC COTE: L'Algérie ou l'espace Retourné ed, Géographes Flammarion 1988.
6. LAUNAY.M: Paysans Algériens, la terre, la vigne et les Hommes le seuil Paris 1963.
7. SELTZER. P: le climat de L'Algérie, Alger 1946.
8. A.N.A.T: Schéma National D'Aménagement de Territoire.Horizon 2000; Alger 1984.
9. M.A.R.A: Statistique Agricole depuis 1971-1982.
10. M.A.R.A:Bilan de l'emploi Agricole Synthèse 1985.
11. O.N.S: R.G.P. H: 1966-1977-1987-1998. Armature Urbaine de L'Algerie et 1999.

* * *

تأثير القرارات التنظيمية الزراعية على استخدام الأراضي في منطقة مكة المكرمة

د. عبد المحسن بن راجح الشريف*

المخلص :

تهتم الدراسة الحالية بدراسة الأهداف الزراعية لدى المزارعين في منطقة مكة المكرمة (مكة – جدة – الطائف) وتأثيرها الحيوي في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة لقرارات المزارعين، وكذلك دراسة السمات الشخصية والاقتصادية والاجتماعية لمتخذي القرار الزراعي والسمات العامة لمزارعهم باعتبارها أهم العوامل الحاكمة في تحقيق وتعظيم الأهداف الزراعية. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الاستبيان لجمع بيانات من عينة الدراسة التي تحتوي على 120 مزارعاً اختيروا عشوائياً من منطقة الدراسة. ولتحليل العلاقات بين المتغيرات واستخلاص النتائج والتوصيات اعتمدت الدراسة على أسلوب الإحصاء الوصفي والتحليلي من خلال وهو أحد النماذج الخطية اللوغاريتمية الذي Logit Model" واستخدام SPSSبرنامج الحزمة الإحصائية " ، باعتبارها أنسب الدوال لتقدير علاقات Logistic Function modelيطبق نموذج الدالة اللوجستية الانحدار في ظل الطريقة المتبعة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وذلك بهدف تحديد أهم العوامل الحاكمة تأثيراً على تحقيق أهداف متخذي القرار الزراعي. وقد أظهرت النتائج أن حجم المزرعة ونشأة المزارع وعمر المزارع والقرب من المناطق التسويقية أهم العوامل ذات التأثير المعنوي على تحقيق أهداف متخذ القرار